

سلسلة المتون العلمية المختارة
المتون المختارة في علم الفقه
(١)

مَثْنُ

شَرَاةُ الْفَلَاحِ الْمَشْحُونِ

بِعَنَاوِينِ تَبَصَّرَةِ ابْنِ فَرَحُونِ

نظم العلامة الشيخ
محمد سالم بن محمد علي بن عبد الوود الشقيط

اعتنى به وأشرف على طباعته
الفقيه إلى عفوريه

عبد الله بن محمد نفيان الحكيم

عضو هيئة التدريس بكلية أصول الدين بالرياض



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقاير

بقلم تليف الناظر : مَمَّ السَّالِمُ الشَّنْقِيَطِيُّ

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى .
أما بعد: فإنَّ علم القضاء من أكبر العلوم الفقهيَّة خطراً ، ومن أدقِّها نظراً ،
وأدناها ثمراً ؛ لدخوله في حياة النَّاس اليوميَّة ، ولهذا اعتنى به علماؤنا الأجلَاء
قديماً وحديثاً .

ومن أهم ما أُلِّف في هذا العلم كتاب « تَبْصِرَةِ الْحُكَّامِ » للإمام إبراهيم
ابن فَرْحُون المالكيِّ رحمه الله، ولأهمِّيَّة الكتاب جعل أصلاً في هذا الباب
لدى الفقهاء من مختلف المذاهب حتى إنَّ الطُّرْبُلُسيَّ الحنفيَّ نقله في كتابه
« مُعِينِ الْحُكَّامِ » وأضاف إليه بعض فروع الحنفيَّة ، ولم يحدف منه إلا بعض
الفروع المالكيَّة .

وعندما تولَّى شيخنا العلامة مَمَّد سالم بن مَمَّد عليّ بن عبدالودود
المباركي الهاشمي رئاسة القضاء الشرعي بالجمهورية الإسلاميَّة الموريتانيَّة اعتنى
بـ « تَبْصِرَةِ الْحُكَّامِ » عناية فائقة، فكان الكتاب خير مساعد له على
تنظيم الفقه المالكي المتعلِّق بالأفضية والمعاملات وتقنينه في المساطر التي
اعتمدت فيما بعد، بعد إجراء التعديلات ، وقد اقترح عليه أحد الملازمين له
من العلماء نَظْم « كِتَابِ التَّبْصِرَةِ » كاملاً ، لكنَّ ضيق الوقت حال دون
ذلك فنظّم الشَّيْخُ فِهْرَس الكتاب مع بيان مقاصده نظماً محكماً سلساً
محلّيَّ عبارات أدبيَّة رفيعة ، وتلميحات علميَّة بديعة ، وقد بقي هذا
النَّظْم حبيس الكُنَّاشِ زماناً رغم أهمِّيَّته وحاجة القضاة والمحامين
والدَّارسين إليه ، حتَّى وجه الشَّيْخُ بإخراجه فانتدب لذلك صاحب الفضيلة

الشَّيْخُ الدكتور عبدالله بن مَمَّد « سُفْيَان » الْحَكَمِيَّ فاعتنى به وأشرف
على طباعته ونشره فجزاه الله أحسن الجزاء .

وها هو اليوم يخرج في حُلَّتِه المناسبة لمصافحة طلاب العلم ومذاكرتهم .
نسأل الله تعالى أن يطيل عمر الشَّيْخِ في طاعته ، وأن يحقِّق مراده وينفعنا
بعلمه ، وأن يجزل له المثوبة ولكل من شارك في نشر هذا الكتاب النَّافِع .
وصلَّى الله وسلَّم على نبينا مَمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان
إلى يوم الدين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿﴾

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَهَانَا
صَلَّى وَسَلَّم عَلَيَّ مِنْ أَمْرًا
وَالِهِ وَمَنْ بِنُورِهِ اهْتَدَى
هَنَا وَقَدْ أَشَارَ خَلٌّ نَاصِحُ
بِعَقْدٍ مَاقَدٌ نَشْرُثُهُ التَّبَصُّرَةَ
لَكِنَّ شَغْلَ الْبَالِ بِالْأَعْمَالِ
عَدَا عَنِ امْتِثَالِ مَاقَدٍ نَصَحَا
فَاخْتَرْتُ عَقْدَ فِهْرَسِ الْكِتَابِ
وَفِي انْتِظَارِ فُرْصَةٍ تُمَكِّنُ
(تَبَصُّرَةُ الْحُكَّامِ) فِي أَقْسَامِ

(١) و (٥) و (٦) أراد التَّأَظْمَ بكلمة (عقد) في هذه المواضع : التَّظْمُ ، وهو مصطلح معروف عند نقاد الشعراء ؛ لكنه مصطلح قليل التداول لذلك جرى التنبيه عليه .
(٢) عدا عن امتثال : أي صرف وشغل ؛ يقال : عداه عن الأمر صرفه وشغله ؛ كـ (عدا) بالتشديد يقال : عدَّ عن كذا ؛ أي اصرف بصرك عنه .
راجع « تاج العروس » للزبيدي (١٩ / ٦٦٠ — عدو) .
(٣) التَّمُدُّ : بالتَّحْرِيك وإسكان الميم : الماء القليل .
راجع القاموس : باب الدَّالِّ — فصل الناء ، ص (٣٤٤) .
(٤) هذا الكلام وغيره — ممَّا اعتاد أن يقوله شيخنا في مقدِّمات منظوماته وكتبه — دليل على فرط تواضعه حفظه الله ونفع به الأمة ، مع أنه من أوعية العلم ؛ فليعتبر بهذا طلبه العلم جميعاً ، ولا سيما الذين بلوا بكليل المديح لأنفسهم والنساء على تصانيفهم — إلا من رحم الله — وهي في مجملتها أنايبش من كتب السابقين .
(٧) هذه الجملة من نظم ابن عاشر المسمَّى « المُرْشِدُ الْمُعِينِ » من البيت « ١٦٩ » ، أوردها الشيخ تلميحاً .

٢

أُولَٰهَآ : مُقَدِّمَاتُ تَبَنِّي
وَالثَّانِ : شَتَّى الْبَيِّنَاتِ يَشْمَلُ
ثَالِثُهَا : الْمَنَاهِجُ الْمَرْعِيَّةُ
الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ الْكِتَابِ
أُولَٰهَآ : ذِكْرُ حَقِيقَةِ الْقَضَا
مَعْنَى الْقَضَا ، وَحُكْمِهِ ، وَحِكْمَتِهِ
وَفِيهِ : ذِكْرُ مَالِهِ مِنْ فَضْلِ
وَالسَّعْيِ فِي ذَاكَ الْمَقَامِ السَّامِي
وَتَالِثُ الْأَبْوَابِ : فِيهِ عَرْضَا
وَمَا يَكُونُ لِلْقَضَاةِ النَّظْرُ
وَفِيهِ : حَبْرٌ يَرَاغُ الْكَاتِبِ
وَرَابِعُ الْأَبْوَابِ : مَا يَنْعَقِدُ
وَحَامِسُ الْأَبْوَابِ : فِي بَيَانِ

(١) و (٢) و (٤) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام قبلها .
(٣) أومض : أشار .
راجع القاموس : باب الضاد — فصل الواو : ص (٨٤٧) .
(٥) حَبْرٌ : بالتَّثْقِيلِ ، المبالغة في تحسين الشئ .
راجع المصباح المنير للفيومي : ص (٤٥ — حبر) والقاموس : باب الراء — فصل الحاء : ص (٤٧٣) .
(٦) يراع الكاتب : قلمه ، يقال : كتب الكاتب بالبراعة .
راجع تاج العروس (١١ / ٥٥٥ — يراع) .

فَأَوَّلُ الْأَرْكَانِ : شَخْصُ الْقَاضِي وَالْبَحْثُ فِيهِ ذُو قُطُوفٍ دَانِيَةِ الْأَوَّلِ^(١) : فِي شُرُوطِ صِحَّةِ الْوَلَاةِ وَمَا يَرَى شَرْطُ كَمَالِ لِأَثَرِ ثَانِي الْفُصُولِ : نَابِتٌ فِي عَرْسِهِ ثَالِثُهَا : فِي حَالِ سَامِي الْمُنْصَبِ رَابِعُهَا : خُصَّصَ لِلْكَلامِ خَامِسُهَا : فِي ذِكْرِ مَا هُوَ حَرِي سَادِسُهَا : فِي سِيرَةِ الْحُكَّامِ سَابِعُهَا : اسْتِخْلَافُ قَاضٍ مَاضٍ وَثَانِي الْأَرْكَانِ الَّذِي بِهِ الْقَضَا حُكْمُ الْمُقْلَدِ وَمَا يَحْكُمُ بِهِ وَذِكْرُ مَا يُنْقَضُ حُكْمُ الْحَكْمِ وَتَقْضِيهِ لِحُكْمِهِ لِخَلَلٍ وَمَآمِنِ الْأَحْكَامِ لَا يُنْقَدُ فِي عَزْلِهِ أَوْ مَوْتِهِ وَالْكَشْفِ

وَمَا يُنَوِّبُهُ مِنَ الْأَعْرَاضِ تَمَّتْ مِنَ الْفُصُولِ فِي ثَمَانِيَةِ يَةٍ ، وَمَا يَوْجِبُ أَنْ يَنْعَزِلَ لِفَقْدِهِ فِي عَزْلِهِ عَنِ النَّظَرِ بَيَانٌ مَا يَلْزِمُهُ فِي نَفْسِهِ فِي مَسْكَنِ وَمَجْلِسِ وَمَوْكِبِ فِي سِيرَةِ الْحُكَّامِ فِي الْأَحْكَامِ بِأَنْ يَكُونَ الْمُتَبَدِّلًا فِي النَّظَرِ مَعَ الْخُصُومِ زَمَنَ الْخِصَامِ ثَامِنُهَا : التَّحْكِيمُ عَنِ تَرَاضٍ وَفِيهِ : قَدْ جَاءَتْ بَحُوثٌ تُرْتَضَى مِنْ قَوْلٍ أَوْ رِوَايَةٍ فِي مَذْهَبِهِ فِيهِ ، كَخُلْفِ قَاطِعِ مُسَلِّمٍ أَوْ حُكْمِ غَيْرِهِ لِمُقْتَضِ جَلِي وَمَآمِنِ الْأَفْعَالِ مِنْهُ يُنْبَدُ عَنِ الْقَضَاةِ بِسُؤَالٍ يَشْفِي

(١) الأَّلُ : هو الأول كما قال ابن مالك في « كتاب الإعلام بطلت الكلام » : ص (٢٠) :

فَأَوَّلُ الْأَرْكَانِ : شَخْصُ الْقَاضِي وَالْبَحْثُ فِيهِ ذُو قُطُوفٍ دَانِيَةِ الْأَوَّلِ^(١) : فِي شُرُوطِ صِحَّةِ الْوَلَاةِ وَمَا يَرَى شَرْطُ كَمَالِ لِأَثَرِ ثَانِي الْفُصُولِ : نَابِتٌ فِي عَرْسِهِ ثَالِثُهَا : فِي حَالِ سَامِي الْمُنْصَبِ رَابِعُهَا : خُصَّصَ لِلْكَلامِ خَامِسُهَا : فِي ذِكْرِ مَا هُوَ حَرِي سَادِسُهَا : فِي سِيرَةِ الْحُكَّامِ سَابِعُهَا : اسْتِخْلَافُ قَاضٍ مَاضٍ وَثَانِي الْأَرْكَانِ الَّذِي بِهِ الْقَضَا حُكْمُ الْمُقْلَدِ وَمَا يَحْكُمُ بِهِ وَذِكْرُ مَا يُنْقَضُ حُكْمُ الْحَكْمِ وَتَقْضِيهِ لِحُكْمِهِ لِخَلَلٍ وَمَآمِنِ الْأَحْكَامِ لَا يُنْقَدُ فِي عَزْلِهِ أَوْ مَوْتِهِ وَالْكَشْفِ

(٢) و (٣) بالنقل فهما كما تقدم .

وَذِكْرُ جَمْعِ الْفُقَهَاءِ لِلنَّظَرِ ثُمَّ قِيَامٌ مِنْ عَلَيْهِ حُكْمًا وَثَالِثُ الْأَرْكَانِ : مَنْ يُحْكَمُ لَهُ فِي مَنَعِ حُكْمِهِ لِمَنْ لَوْ شَهِدَا وَالرَّابِعُ : الْمُقْضَى فِيهِ ، يُذَكَّرُ وَالْمُدَّعَى فِيهِ يُرَى بِمَوْضِعِ خَامِسُ أَرْكَانِ الْقَضَاةِ : الْمُقْضَى أَنْوَاعٌ مَنْ يُقْضَى عَلَيْهِمُ وَالْقَضَاةُ سَادِسُهَا : كَيْفِيَّةُ الْقَضَاةِ وَالْبَحْثُ فِي أَوَّلِ ذِي الْأَقْسَامِ فِي تِسْعَةٍ مِنَ الْفُصُولِ : يَنْحَصِرُ أَوَّلُهَا : تَقْرِيرُهُمْ عَلَى الْوَقَاةِ فَلَا يَسُوعُ نَقْدُهُ أَوْلَا يُعَدُّ ثَانِي الْفُصُولِ : مَآمِنِ التَّصَرُّفِ فَلَا تَعَقُّبَ وَمَالِيَسَ يُرَى ثَالِثُهَا : فَكُ رِتَاجٌ مُرْتَجٍ^(١)

فِي حُكْمِ قَاضٍ كَيْ يُرَدُّ أَوْ يُقَرَّرُ يُطْلَبُ فَسَخَ الْحُكْمِ عَنْهُ مُعْلِمًا وَفِيهِ قَدْ جَاءَتْ بَحُوثٌ مُكْمَلَةٌ لَهُ لَرُدَّتْ لِاتِّهَامِ عَهْدًا فِيهِ الَّذِي فِيهِ الْقَضَاةُ تُنْظَرُ غَيْرَ الَّذِي يَرْفَعُ فِيهِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، فِيهِ جَاءَ بَحْثٌ مَرَضِي عَلَى الَّذِي غَابَ لِذَاعِ اقْتِضَى مُنْقَسِمٌ لِسَبْعَةٍ أَنْحَاءِ يُخَصَّرُ فِي تَصَرُّفِ الْحُكَّامِ دَانَ جَنَى فُرُوعِهَا لِلْمُهْتَصِرِ نَحْ ، وَهَلْ يُعَدُّ حُكْمًا يُتَّقَى وَمَآمِنِ الْخِلَافِ فِي ذَاكَ وَرَدُّ مِنْهُمْ يُرَى حُكْمًا بِلَا تَوْقُفٍ حُكْمًا فَلَا مَآمِنَ أَنْ يُغَيَّرَا مَا خِتَاجَ لِلْحُكْمِ وَمَالَمَ يَخْتِجُ

(١) و (٢) رِتَاجٌ : بكسر الراء : الباب العظيم ، ويطلق على المعلق كذلك ، يقال : باب مرتج ؛ أي معلق =

وَذَكَرُ أَبْوَابٍ مِنَ الْفِقْهِ ، الْقَضَا
رَابِعُهَا : فِي الْفَرْقِ بَيْنَ مَا يَرِدُ
مِمَّا اسْتَقَرَّتْ عَادَةُ الْحِفَاطِ
مَعَ بَيَانِ مَا يُفِيدُ الْمُعْتَنِي
خَامِسُهَا : يُزْهِرُ كَالْيَاقُوتِ ^(١)
سَادِسُهَا : ذُو مَشْرَبٍ لَدِيدٍ
يُوضِحُ لِلْحَاكِمِ نَهْجَ سَيْرِهِ
سَابِعُهَا : فِي ذِكْرِ مَا دَلَّ عَلَى
وَذِكْرِ أَنَّهُ يَكُونُ خَبْرًا
أَوْ لَا : فَإِنْشَاءً فَلَيْسَ يُوصَفُ
ثَامِنُهَا : فِي ذِكْرِ تَنْبِيهَاتِ

= واستعير هذا المعنى لكل أمر مستغلق .

راجع « أساس البلاغة » للزمخشري : ص (١٥٣ - رتج) و « مختار الصحاح » لزين الدين الرازي : ص (٢٣٢ - رت ج) .

(١) من هذه الألفاظ : « الحكم بالموجب ، والحكم بالصحة » وغيرهما .

راجع الكلام على هذه الألفاظ في « تبصرة الحكام » : (١ / ٩١) .

(٢) الياقوت : من الجواهر النفيسة ، وهو فارسي معرب ، وله أنواع كثيرة ؛ أجودها الأحر الرُّماني ، ويقال له : البهُرْماني ، ويقال : إن له منافع طبية كبيرة .

قال الحكماء : يجلب من « سَرْدَيْب » وهي جزيرة عظيمة في بحر « هِرْكَند » بأقصى بلاد الهند .

راجع « معجم البلدان » لياقوت (٣ / ٢٤٣) و « تاج العروس » (٣ / ١٦٢ - يقت) .

(٣) بالتثقل كما تقدم .

يَدْخُلُهَا أَصَالَةٌ أَوْ عَرَضًا
فِي الْحُكْمِ تَسْجِيلًا بِعُرْفِ مُطَرِّدٍ
بِذِكْرِهِ فِيهِ مِنَ الْأَلْفَاطِ ^(١)
مِنْ حُكْمِهَا ، وَمَاعَلَيْهَا يَنْبِي
فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْحُكْمِ وَالثَّبُوتِ
يَنْبَعُ بَيْنَ الْحُكْمِ وَالتَّنْفِيدِ
فِي حُكْمِ نَفْسِهِ وَحُكْمِ غَيْرِهِ
صُدُورِ حُكْمٍ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا جَلَا ^(٢)
إِنْ قَابِلًا لِلصِّدْقِ وَالْكَذْبِ جَرَى
إِلَّا بِصُحِّحٍ أَوْ فَسَادٍ يُؤْلَفُ
تَكُونُ فِي التَّسْجِيلِ تَوْجِيهَاتِ

يَدْرِي بِهَا الْحَاكِمُ مَا يَمْتَنِعُ
وَمَامِنَ الْأُمُورِ يَنْبَغِي لَهُ
تَاسِعُهَا : فِي ذِكْرِ حُكْمِ عُلُقَا
بَلْ فِيهِ تُرْجَى حُجَّةُ الْغِيَابِ
وِثَانِي الْأَفْسَامِ ^(٢) : بَيَانُ الْمُدَّعِي
وَهُوَ أَهْمُ هَذِهِ الْبُحُوثِ
وِثَالِثُ الْأَفْسَامِ : فِي الدَّعَاوِي
الْأَوَّلُ ^(٤) : فِي الدَّعْوَى الصَّحِيحَةِ وَمَا
وَالثَّانِي : فِي تَقْسِيمِهَا بِحَسَبِ
وِثَالِثُ الْفُصُولِ : فِيهِ قَدْ لَمَعُ
رَابِعُهَا : تَقْسِيمُ مَنْ قَدْ تَقَعَّ
مِنْ بَيِّنَاتِهِمْ ، **وَخَامِسُ** : وَفِي
سَمَاعِهَا عَلَى فُصُولٍ يَلْزَمُ
وَسَادِسُ الْفُصُولِ : يَرُوي الظَّامِي

(١) التَّسْجِيلَةُ : مَرَّةُ التَّسْجِيلِ ، وَاحِدَةُ التَّسْجِيلَاتِ .

(٢) بالتثقل كما تقدم .

(٣) المبرم هنا : معناه الخكم ، والمنكوث عكسه ، وهو المنقوض .

راجع مختار الصحاح : ص (٥٠ - ب ر م) و (٦٧٨ - ن ك ث) .

(٤) بمعنى الأوَّل كما تقدم .

تَسْجِيلُهُ بِهِ وَمَا يَتَّسِعُ ^(١)
تَنْبِيهُهُ عَلَيْهِ فِي التَّسْجِيلَةِ
بِصِدْقِ مُدَّعٍ وَمَا إِنْ أُطْلِقَا
إِنْ قَدِمُوا لِكَشْفِ الْأَرْتِيَابِ
حَقًّا مِنَ الَّذِي عَلَيْهِ يَدَّعِي
وَمِحْوَرُ الْمُبْرَمِ وَالْمَنْكُوتِ ^(٣)
وَهُوَ **لِسِتَّةِ فُصُولٍ** حَاوٍ
لَهَا مِنَ الشُّرُوطِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
مُوجِبِهَا ، وَمَالَهَا مِنْ رُتَبِ
تَقْسِيمِ مَنْ عَلَيْهِمُ الدَّعْوَى تَقَعَّ
لَهُمْ ، وَمَا يُسْمَعُ أَوْ لَا يُسْمَعُ
بِذِكْرِ مَامِنِ الدَّعَاوِي وَقَفَا
إِثْبَاتِهَا كَيْ يَسْتَجِيبَ الْحُكْمُ
بِالْحُكْمِ بِالتَّوَكُّيلِ فِي الْخِصَامِ

وَرَابِعُ الْأَقْسَامِ : فِي الْجَوَابِ
 وَخَامِسُ الْأَقْسَامِ : يَهْدِي السَّارِي
 وَفِي التَّلْوْمِ وَفِي التَّعْجِيزِ^(٣)
 فِي خَمْسَةِ مِنَ الْفُصُولِ تَاتِي
 فِي كُلِّ عُنْوَانٍ مِنَ الْمَعَانِي
 وَسَادِسُ الْأَقْسَامِ : فِي الْأَيْمَانِ
 وَالْبَحْثِ فِي التَّغْلِيظِ لِلْأَقْسَامِ^(٥)
 وَسَابِعُ الْأَقْسَامِ : ذُو خُصُوصٍ

- (١) الإعذار : إزالة العذر ، ومنه قولهم « قد أعذر من أنذر » والمواد بالإعذار هنا : تمكين القاضي من ثبت عليه حق من الطعن في الشهود ، وسؤاله له : هل بقيت لك حجة ، قطعاً لعذره .
 راجع « المصباح المنير » : ص (١٥١ - ع ذ ر) و « تبصرة الحكام » (١٤٢/١) .
 (٢) التَّلْوْمُ في اللغة : الإنظار والتَمَكُّثُ ، وهو قريب في معناه الاصطلاحي من الإعذار .
 راجع « المصباح » ص (٢١٤ - لوم) و « التَّبَصُّرَةُ » (١٤٦/١) .
 (٣) التَّعْجِيزُ : مصدر (عَجَزَ) ومعناه : أن يعجز القاضي الخصم بعد أن يضرب له الآجال ، وتنقضي فترة التَّلْوْمِ ، فينفذ عليه القضاء ، ويسجل ذلك عليه .
 راجع « المصباح » ص (١٤٩ - عجز) و « التَّبَصُّرَةُ » (١٤٢/١) و (١٥٠/١ - ١٥٢) .
 (٤) مراد النَّاطِمِ حفظه الله تعالى بقوله : « عَقْلَةُ الْأَشْيَاءِ » : أن تُرْفَع يد الخصم ، فإن كانت داراً اعتقلت بالقفل ، أو أرضاً منع من حرثها ... الخ .
 راجع « التَّبَصُّرَةُ » (١٥٣/١) . وأما « التَّحْرِيزُ » فهو مصدر « حَرَّزَ » : أي بالغ في حفظ الشيء كما في تاج العروس (٤٥/٨ - حرز) ومراده أن عقل الأشياء كالدُّور ونحوها مبالغة في صيانتها .
 (٥) الأقسام هنا : جمع قَسَمَ ، وهو الحلف .
 (٦) مابه نيظ : أي غَلَقَ ، واسم موضع التعليق مناط .
 راجع « المصباح » : ص (٢٤١ - نوط) .
 (٧) شبه النَّاطِمِ حسن تقسيم ابن فرحون لهذه المسائل بعقده مؤلف من فصوص الجواهر .

نَظَمَهَا النَّائِرُ فِي مُقَدِّمَةِ^(١)
 الْأُولِ : فِي تَعْرِيفِهَا وَذِكْرِ
 وَالثَّانِ : فِي أَقْسَامِ مَايَسْتَنْدُ
 ثَالِثُهَا : التَّعْرِيفُ بِالشَّهَادَةِ
 وَذِكْرُ مَا تَجِبُ فِيهِ ، الرَّابِعُ
 وَالْخَامِسُ : الْحُقُوقُ خَمْسَةٌ قَسَمَ
 وَسَادِسُ الْفُصُولِ : فِي صِفَاتِ
 يَمْنَعُ مِنْ قَبُولِهِمْ ، وَذَكَرَ مَا
 سَابِعُهَا : فِيمَا عَلَى الشُّهُودِ
 لَدَى التَّحْمَلِ أَوْ الْأَدَاءِ
 وَثَامِنُ الْفُصُولِ : فِي إِحْكَامِ
 تَاسِعُهَا : فِي ذِكْرِ مَا الشَّاهِدُ قَدْ
 وَعَاشِرُ الْفُصُولِ فِي الْقَلَادَةِ

- (١) بمعنى الأول كما تكرر .
 (٢) نازع : أي راجع إلى المراتب المذكورة .
 (٣) التَّبْرِيزُ : مصدر (بَرَزَ) : أي فاق أصحابه فضلاً أو شجاعة ، ونحو ذلك .
 راجع القاموس : ص (٦٤٦ - باب الزاي - فصل الباء) .
 والمراد بالتَّبْرِيزِ هنا : الزيادة في العدالة على الأقران .
 راجع حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٦٩/٤) .

وَتَانِي الْأَقْسَامِ مِنَ الْكِتَابِ
 أَوْلَاهَا : فِيهِ الْقَضَا بِأَرْبَعَةٍ
 وَتَانِي الْأَبْوَابِ : جِلَاءُ الرَّيْنِ^(٣)
 وَتَالِثُ الْأَبْوَابِ : فِي الْقَضَاءِ
 وَشَاهِدٍ مَعَ يَمِينِ الْمُدْعَى
 رَابِعُهَا : الْقَضَا بَعْدَ قَدْ جُلِبْ
 عَنِ الْوَتَةِ رُدَّتْ وَبِالْيَمِينِ^(٧)
 وَبِالْيَمِينِ اتَّجَهَتْ فَانْقَلَبَتْ
 لِصِحَّةِ الدَّعْوَى كَغَارِمِ زَعَمِ

(١) و (٣) بالثقل فيهما كما تقدم مراراً .

(٢) يعني بقوله : « وما معه » : فاحشة اللواط .

(٤) الرِّينُ : الطَّبْعُ — بالتَّحْرِيكِ — والدَّئِسُ ، يقال : رانَ ذنبه على قلبه ريناً وريوناً : غلب ، وكل ما غلبك رانك . والنفس : حيث ، وغثت .

راجع « القاموس » : باب النون - فصل الراء : ص (١٥٥١) .

(٥) المقطع : هو مقطع الحق ؛ حيث تُؤدَّى الأيمان من غير المُتَخَلِّدَاتِ .

(٦) التُّكُولُ : هو الامتناع عن اليمين ، يقال : نكل عن اليمين من باب « دخل » أي جبن .

راجع « مختار الصحاح » ص (٦٧٩ - ن ك ل) و « المصباح » للفيومي : ص (٢٣٩ - نكل) .

(٧) الألوَّةُ : اليمين .

راجع « القاموس » : باب الواو والياء — فصل الهمزة : ص (١٦٢٧) .

(٨) النُخْصِمُ : بفتح الحاء وكسر الصاد ؛ كـ « فَرِحَ » : المختص بالخصومة .

راجع « المفردات » : ص (٢٨٥ - خصم) .

(٩) الظَّنِينُ : المتهَمُ ، وبه قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، والكسائي ورويس .

راجع « التشر » (٣٩٨/٢ - ٣٩٩) .

يَضُمُّ سَبْعِينَ مِنَ الْأَبْوَابِ
 مِنَ الْعُدُولِ كَالزَّنَا ، وَمَا مَعَهُ^(٢)
 فِي مَبْحَثِ الْقَضَاءِ بِالْعَدْلَيْنِ
 بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ جَاءِ
 أَوْ اثْنَتَيْنِ مَعَهَا فِي الْمَقْطَعِ^(٥)
 أَوْ اثْنَتَيْنِ مَعَ تُكُولٍ مَنْ طَلَبُ^(٦)
 تَرْفَعُ دَعْوَى الْخَصِمِ الظَّنِينِ^(٩)
 وَبِالتُّكُولِ عَنِ يَمِينٍ وَجِبَتْ
 عِلْمَ غَرِيمِهِ بِحَالَةِ الْعَدَمِ

فَاتَّجَهَتْ يَمِينُهُ فَانْكَلَا
 وَخَامِسُ الْأَبْوَابِ : فِي الْقَضَاءِ
 تَتِمُّ بَيِّنَةٌ مُدْعٍ فَلَا
 تُعْزَى لِلِاسْتِثْبَاءِ وَالْقَضَاءِ
 سَادِسُهَا : فِي حُكْمِ بَدءِ الْمُدْعَى
 مَعَ انْتِظَارِ الْمُدْعَى لَهُ كَذِي
 يُؤْخَذُ حُكْمُ كُلِّ مَنْ قَدْ وُلِّي
 سَابِعُهَا : الْحُكْمُ بِشَاهِدِ الصَّبِيِّ
 ثَامِنُهَا : الْحُكْمُ بِثَبْتِ أَيْدِ
 وَتَاسِعٌ وَ عَاشِرٌ : قَدْ جَمَعَا^(١)
 فِي الْحُكْمِ بِالشَّاهِدِ لِلوَكِيلِ مَعَ
 فِي الْحُكْمِ بِالشَّاهِدِ لِلْمُفْلِسِ جَرُّ
 وَالثَّانِ مَعَ عَشْرَةٍ : جَا فِي الْقَضَا
 مِنْ وَاحِدٍ مِنْ عَدَدٍ فِي الصَّدَقَةِ
 وَتَالِثُ الْأَبْوَابِ بَعْدَ الْعَشْرَةِ

(١) متعلق بـ « يقع » آخر البيت

فَالْحُكْمُ أَنْ يَحْلِفَ مُنْكَرُ الْمَلَا
 بِالثَّبْتِ مَعَ يَمِينِ الْاسْتِثْبَاءِ
 يُقْضَى لَهُ دُونَ يَمِينِ تُجْتَلَى
 بِهَا يَكُونُ الْحُكْمُ ذَا مَضَاءِ
 عَلَيْهِ بِالْيَمِينِ كَيَّ يَنْتَفِعَا
 صِبَاً وَغَيْبَةً ، وَفِي ذَا الْمَأْخَذِ
 عَلَيْهِ مِنْ ذِي سَفَهٍ أَوْ خَبَلِ
 وَنَحْوِهِ مَعَ يَمِينِ كَالْأَبِ
 مِنْ شَاهِدِ الْعَبْدِ وَحَلْفِ السَّيِّدِ
 حُكْمِ الْوَكِيلِ وَالْمُوَكَّلِ مَعَا
 يَمِينِ مَنْ وَكَّلَ وَالْعَكْسِ يَقَعُ
 مَعَ يَمِينِ الْغُرْمَا الْحَادِي عَشْرُ
 بِشَاهِدٍ مَعَ يَمِينِ تُقْتَضَى
 وَالْحُبْسِ فِي رِوَايَةٍ مُؤْتَقَفَةٍ^(٢)
 فِي الْحُكْمِ بِالْبَيِّنَةِ الْمُعْتَبَرَةِ

(٢) الحُبْسُ : بضم الحاء : الوقف ، وفي الأثر « حَبْسُ الْأَصْلِ » أي اجعله حُبْساً ووفقاً بحيث تكون عين المال باقية

خالدة ، لا ينطرق إليها طريق من طرق التصرفات التي تنقل الملك كاليق والهبية والإقرار ، ونحو ذلك .

راجع « المعنى في الإنشاء عن غريب المهذب والأسماء » لابن باطيش (٤٤٧/١) .

تُقْرَأُ لِلطَّالِبِ بَعْدَ مَا حَسَمَ
فِي رَابِعِ الْأَبْوَابِ بَعْدَهَا : الْقَضَا
 وَقَدْ أَتَى **تَالِيهِ** بِاطْرَادٍ
فِي سَادِسِ الْأَبْوَابِ بَعْدَ الْعِشْرَةِ
فِي سَابِعٍ مِنْ بَعْدِهَا قَدْ عَرَضًا
فِي ثَامِنٍ مِنْ بَعْدِهَا : حُكْمُ الْحَكَمِ
وَتَاسِعٍ مِنْ بَعْدِهَا : قَدْ صَدَعَا
 إِنْ نَكَلَ الْمُطْلُوبُ عَنْ إِبْلَائِهِ^(١)
مُتَمِّمِ الْعِشْرِينَ : فِي الْحُكْمِ يَقَعُ
 مِنْهُ بِمَقْطَعِ الْحُقُوقِ جَعَلًا
وَالْحَادِ وَالْعِشْرُونَ : فِي الْقَضَاءِ
 مَعَ نُكُولِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ

بِحَلْفِ الْمُطْلُوبِ حَقَّهُ الْحَكْمَ
 بِرَجُلٍ عَلَى انْفِرَادِهِ مَضَى
 فِي الْحُكْمِ بِاثْنَتَيْنِ بِانْفِرَادٍ
 حُكْمٌ بِحَلْفٍ وَشَهَادَةٍ مَرَّةً^(١)
 حُكْمٌ بِهَا دُونَ يَمِينٍ تُقْتَضَى
 بِشَاهِدٍ وَأَمْرَةٍ مَعَ الْقَسَمِ
 بِالْحُكْمِ بِالْيَمِينِ مِمَّنْ ادَّعَى
 طَبَقًا لِمَا قَدْ جَاءَ فِي ادِّعَائِهِ
 بِحَلْفٍ مُدَّعٍ إِذَا الْخَصْمُ امْتَنَعَ
 كَمَنْ عَنِ الْيَمِينِ أَصْلًا نَكَلًا
 بِحَلْفٍ مَنْ قَامَ بِالادِّعَاءِ
 عَنْ أَنْ يُجِيبَهُ بِمَا لَدَيْهِ

(١) مَرَّةً : بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ ، لُغَةً مَعْرُوفَةً فِي « امْرَأَةٌ » وَفِي الْمَثَلِ « أَقْبَحُ مِنَ الْمَرَّةِ ، فِي عَيْنِ الْمَرَّةِ » وَالشَّاهِدُ فِيهِ لَفْظُ « الْمَرَّةِ » ، الثَّانِي ، أَمَّا اللَّفْظُ الْأَوَّلُ فَمَعْنَاهُ تَرْكُ الْاِكْتِحَالِ حَتَّى تَبْيُضَّ بَوَاطِنُ الْأَجْفَانِ وَهُوَ مُسْتَفْهِحٌ فِي الْمَرَأَةِ كَمَا جَاءَ فِي الْمَثَلِ الْمَذْكُورِ .

رَاجِعْ « مَخْتَارِ الصَّحَاحِ » : ص (٦٢٠ - م ر) وَ « أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ » : ص (٤٢٧ - م ر ه) .
 (٢) إِبْلَائُهُ : مِنْ آتَى إِبْلَاءً مِثْلَ « آتَى إِبْنَاءً » : إِذَا حَلَفَ ، وَمِنْهُ « الْإِبْلَاءُ » بِالْمَدِّ ، يُقَالُ : تَأَلَّى وَاتَّلَى وَمِنْهُ « الْأَلِيَّةُ » بِوَزْنِ فَعِيلَةٍ ، أَي الْيَمِينِ ، وَجَمْعُهَا « أَلْيَاءُ » وَيُقَالُ : « الْأَلْوَةُ » وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ ص (٩) وَالْإِبْلَاءُ ، وَالْحَلْفُ وَالْقَسَمُ بِمَعْنَى .

رَاجِعْ « الصَّحَاحِ » لِلْجَوْهَرِيِّ (٢٢٧١/٦ - أ ل) وَ « الدَّرِّ النَّقِيِّ » لِابْنِ الْمُبَرِّدِ (٦٨٧/٣) .
 (٣) تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ ص (٩) .

وَالثَّانِ وَالْعِشْرُونَ : فِي الْحُكْمِ بُنِيَ
 لِمَجْلِسِ الْحُكْمِ وَمَا فِيهِ تَجِبُ
 وَذَكَرُ مَا لَا تَجِبُ الْإِجَابَةُ
وَالثَّلَاثُ الْعِشْرِينَ : فِي الْقَضَاءِ
 يُقَسِّمُ مَا تَدَاعَى إِنْ أَقْسَمَا
وَرَابِعُ الْعِشْرِينَ : فِي الْقَضَاءِ
 بِهَا وَحُكْمُ الْجَمْعِ وَالتَّرْجِيحِ
وَخَامِسُ الْعِشْرِينَ : فِي الْقَضَاءِ
 قَرَائِنُ الْأَحْوَالِ وَالْعَوَائِدُ
وَسَادِسُ الْعِشْرِينَ : فِي الْقَضَاءِ
وَسَابِعُ الْعِشْرِينَ : بِالْإِمْعَانِ
وَتَامِنُ الْعِشْرِينَ : فِي الْقَضَاءِ تَمَّ
وَتَاسِعُ الْعِشْرِينَ : فِي الْقَضَاءِ
 أَمَّا الَّذِي بِهِ الثَّلَاثُونَ تَمَّ
حَادِي الثَّلَاثِينَ يُنِيرُ الْمَعْرِفَةَ

عَلَى التُّكُولِ عَنْ حُضُورِ مَنْ غُنِيَ
 إِجَابَةُ الدَّاعِي عَلَى مَنْ قَدْ طُلِبَ
 فِيهِ عَلَى الْمُطْلُوبِ فِيمَا نَابَهُ
 بِقَسَمٍ مِنْ طَرَفَيْنِ جَاءَ
 أَوْ يَفْسَخُ الْعَقْدَ الَّذِي قَدْ أُبْرِمَا
 بِالْيَدِ وَالتَّرْجِيحِ فِي الْأَكْفَاءِ
 لِلْيَمِينَاتِ بَغْيَةَ التَّصْحِيحِ
 لِمُدَّعٍ قَوَّتُهُ فِي الْإِدْلَاءِ
 وَغَيْرُهَا مِنْ كُلِّ مَا يُسَانِدُ
 بِاللُّوْثِ وَالْأَيْمَانِ فِي الدِّمَاءِ^(١)
 قَدْ خُصَّ بِالْقَضَاءِ بِاللِّعَانِ
 بِالْإِتِّهَامِ وَبِأَيْمَانِ التُّهْمِ
 بِشَرْطِ تَصْدِيقِ فِي الْادِّعَاءِ
 فَالْحُكْمُ لِلْجَمْعِ بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ
 بِالْحُكْمِ بِالشَّهَادَةِ الْمُخْتَلَفَةِ

(١) فَسَّرَ الْإِمَامُ ابْنَ فَرْحُونَ « اللُّوْثُ » فِي « التَّبَصُّرَةِ » (٢٧٠/١) بِقَوْلِهِ : « اللُّوْثُ - بِنَاءٌ مِثْلَةُ - وَالْمُرَادُ بِهِ الْوَجْهُ الَّتِي يَقَعُ بِهَا السَّلْوِيْتُ وَالتَّلَطُّيخُ فِي الدِّمَاءِ ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ ، وَمَعَ كَثَرَتِهَا لَا يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى التَّمَكُّنِ مِنَ الدِّمَاءِ لِعَظَمِ خَطَرِهَا وَرَفِيعِ قَدْرِهَا ، إِلَّا أَنْ فِيهَا مَالُهُ قُوَّةٌ لِأَجْلِ مَا احْتَفَى بِهِ مِنَ الْقَرَائِنِ الْحَامِلَةِ عَلَى صَدَقِ مَدَّعِيهِ » .

فِي الثَّانِ وَالثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ مِنْ شَهَادَةِ السَّمَاعِ كَأَنَّ زَادَهُ أَوْ الشَّهَادَةَ عَلَى خَطِّ مَقْرُرٍ وَخَامِسُ الْأَبْوَابِ : فِي الْحِسَابِ خُصَّصَ لِلْقَضَاءِ بِالْبِنَاءِ فِي سَادِسٍ مَعَهَا : اعْتِمَادُ الْحُكْمِ وَسَابِعٌ مَعَ الثَّلَاثِينَ : جَمَعَ قَضَاءً قَاضِيَنَا بِالْإِعْتِدَادِ وَبِالشَّهَادَاتِ الَّتِي بَعْضُهَا فِي ثَامِنٍ مَعَهَا : اسْتِنَادُ الْوَالِي فِي تَاسِعٍ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ : يَرُدُّ لِلْحَزْرِ وَالتَّقْرِيبِ وَالتَّخْمِينِ^(٤)

(١) هو الإشهاد المكتوم الذي تلجئ إليه الضرورة أو الحاجة ؛ كمن أكره على الطلاق فأشهد قبل أن يطلق بينة واسترعاها أنه إن تكلم بالطلاق فإنه لا ينويه ، وإنما يتخلص بذلك من الإكراه .
راجع « التبصرة » : (٣ / ٢) .

(٢) الأبداد : واحدهم (بُدٌّ) على وزن (مُدٌّ) وهم الذين يشهدون متفرقين ، ومنه : بَدَّدْتُ الشيءَ إذا فَرَّقْتَهُ .
راجع « غريب ألفاظ المدونه » للنجي : ص (٨٥) و« تبصرة الحكام » (٧ / ٢) .

(٣) الحزْرُ : التقدير والخرص .

راجع « مختار الصحاح » : ص (١٣٣ - ح ز ر) .

(٤) التَّخْمِينُ : قريب في معناه من الحزْر ، يقال : قل فيه بالتَّخْمِينِ ، أي بالوهم والتقدير ، وخمَّنَ كذا إذا حَزَرَهُ .

مُتِمُّ أَرْبَعِينَ : حُكْمُ الْقَادَةِ وَالْحَادِ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ : جَاءَ فِي^(١) وَالثَّانِ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ : فِي ابْنِنَا لِأَثْوَجِبُ الْحَقَّ وَلَكِنْ تُوجِبُ وَثَالِثٌ مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِينَ^(٢) لِلْحُكْمِ بِالشَّهَادَةِ الْمَجْهُولَةِ وَرَابِعٌ مِنْ بَعْدِهَا : فِي الْفَصْلِ وَخَامِسٌ مِنْ بَعْدِ : فِي بِنَاءِ إِذَا يُقَاسُ طُولُهَا وَعَرْضُهَا فِي سَادِسٍ مَعَهَا : بِنَاءُ الْبَانِي وَسَابِعٌ مِنْ بَعْدِ : فِي انْتِهَاضِ وَثَامِنٌ مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِينَ : جَاءَ^(٤) مِنْ كَتَبَهُ إِلَى أَمِينِهِ وَمِنْ فِي تَاسِعٍ مِنْ بَعْدِ : حُكْمُ قَاضٍ مُتِمُّ خَمْسِينَ : اقْتِحَامُ هَوْلِهِ وَفِيهِ أَيْضاً اخْتِلَافُ الْقَاضِي

(١) أي حكم القادة في القضاء بالشهادة بغلبة الظن .

(٢) و (٣) و (٤) : بحذف الهمز ، وهي لغة ثابتة عن بعض العرب .

بِعَالِبِ الظَّنِّ بِهِ الشَّهَادَةَ^(١) حُكْمٌ عَلَى شَهَادَةِ مَنْ نَافٍ حُكْمٌ عَلَى شَهَادَةِ فِي الْإِعْتِنَا حُكْمًا كَتَوَقِيفٍ وَحَلْفٍ يُطَلَبُ مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ جَاءَ مُبِينًا^(٢) أَوْ الَّتِي بِنَقْصِهَا مَدْخُولُهُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ بِغَيْرِ الْعَدْلِ حُكْمٌ عَلَى شَهَادَةِ فَيَحَاءُ يُرَدُّ بَعْضُهَا وَيُمْضَى بَعْضُهَا حُكْمًا عَلَى شَهَادَةِ الصَّبِيَانِ قَضَاءٍ قَاضٍ بِكِتَابٍ قَاضٍ فِي حُكْمٍ قَاضٍ قَدْ أَقَامَ الْحُجَجَا كَتَبَ أَمِينَهُ إِلَيْهِ يَطْمَئِنُّ بِمَا بِهِ شَافَهُ قَاضٍ رَاضٍ بِحُكْمِ قَاضٍ وَنُفُودِ قَوْلِهِ مَعَ الشُّهُودِ بَعْدَ حُكْمِ مَا ضِ

وَفِيهِ **إِنْكَارٌ** اعْتِرَافٍ اسْتَنَّدَ
وَالْحَادِ وَالْخَمْسُونَ : فِي الْخُصُومَةِ
لِعُذْرٍ أَوْ لغيرِهِ فِي حَقِّ
وَالثَّانِ وَالْخَمْسُونَ : فِي الْقَضَاءِ
وَتَالِثٌ مِنْ بَعْدُ : فِي إِقْرَارِ
وَرَابِعٌ مِنْ بَعْدِهَا : لِلْفَاهِمِ
فِي خَامِسٍ مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ : الْقَضَا
حِينَ يَكُونُ بِالصَّوَابِ أَشْبَهَا
وَسَادِسٌ مِنْ بَعْدُ : فِي حُدُودِ
وَسَابِعُ الْأَبْوَابِ بَعْدَهَا : الْقَضَا
وَتَامِنٌ مِنْ بَعْدُ ، يَأْمُسْتُكْشِفُهُ
وَفِيهِ فَصْلٌ فِي اخْتِلَافِهِمْ حَرِي
وَتَاسِعٌ مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ : رَسَا
وَمُكْمَلُ السِّتِينَ : أَبْدَى الْحُكْمَا
وَالْحَادِ وَالسِّتُونَ : فِي تَلْقَى
وَالثَّانِ وَالسِّتُونَ فِي اسْتِجْلَاءِ

(١) و (٢) بالنقل فيهما كما تقدم .

(٣) تقدم تفسير كلمة (أومض) في التعليق على البيت رقم (١٥) .

أَوِ الْوَثِيقَةَ لِقَوْلِ الدَّائِنِ
أَوْ ضَاعَتْ الْوَثِيقَةُ الَّتِي ادَّعَى
وَتَالِثٌ مِنْ بَعْدُ : لِلْمُدَّكِرِ
فِي رَابِعٍ مِنْ بَعْدِ سِتِينَ : ابْنَا
وَخَامِسٌ مِنْ بَعْدُ : فِي الْقَضَاءِ
وَسَادِسٌ مَعَهَا : فِي الاسْتِجَارَةِ
تَشْهَدُ لِلْحَائِزِ بِالْمِلْكِ وَفِي
وَسَابِعٌ مِنْ بَعْدُ : فِي الْقَضَاءِ

(١) تقدم تفسير « اللوث » في التعليق على البيت رقم « ١٤٧ » .

(٢) و (٣) : « العفاص » و « الوكأء » وردا في حديث « زيد بن خالد الجهني » رضي الله عنه وفيه : « اعرف عفاصها ووكأءها ، ثم عرفها سنة ... » الحديث .

وقد أخرجه مالك في « الموطأ » في كتاب الأفضية : باب القضاء في اللقطة (٧٥٧/٢) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى النبي عن زيد بن خالد رضي الله عنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن « اللقطة » فقال : « اعرف عفاصها ... » الحديث .

ومن طريق مالك : أخرجه البخاري في كتاب المساقاة : باب شرب الناس وسقي الدواب من الأنهار (٤/٥) — فتح برقم (٢٣٧٢) وفي كتاب اللقطة : باب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها (٨٤/٥) برقم (٢٤٢٩) ومسلم في كتاب اللقطة (١٣٤٦/٣ — ١٣٤٨) برقم (٧٢٢) وأبو داود في « سننه » في كتاب اللقطة : باب التعريف باللقطة (٣٣٢/٢) برقم (١٧٠٥) وابن حبان في « صحيحه » : كما في الإحسان (٢٥٠/١١) برقم (٤٨٨٩) .

وأخرجه البخاري في كتاب العلم : باب الغضب في الموعظة والتعلیم إذا رأى مايكره (٢٢٥/١) — فتح برقم (٩١) وفي كتاب اللقطة : باب ضالة الإبل (٨٠/٥) برقم (٢٤٢٧) وفي باب ضالة الغنم برقم (٢٤٢٨) وفي باب إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة برقم (٢٤٣٦) وفي باب من عرف اللقطة ولم يرفعها للسلطان برقم (٢٤٣٨) وفي كتاب الأدب : باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله تعالى برقم (٦١١٢) ومسلم برقم (١٧٢٢) وأبو داود في « سننه » برقم (١٧٠٤) والترمذي في « جامعه » برقم (١٣٧٢) وعبد الرزاق في « مصنفه » برقم (١٨٦٠٢) والحَمِيدِي فِي « مسنده » برقم (٨٣٥) =

وَتَامِنٌ مِنْ بَعْدُ : فِي الْقَضَاءِ

فِي مِثْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ لِلْخِلَافَةِ

وَمُكْمَلُ السَّبْعِينَ : لِلْمَعَايِنِ

وَبِالْأَمَارَاتِ بِحَقِّ تَنْبِي

مَعَ دَلِيلِ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ

وَالسَّلَفِ السَّائِرِ فِي رِكَابِهِمْ

* * *

وَتَالِثُ الْأَقْسَامِ : فِي السِّيَاسَةِ

وَهِيَ نَوْعَانِ : فَمِنْهَا ظَالِمَةٌ

وَذَاتُ عَدْلٍ تُخْرِجُ الْحُقُوقَا

وَيَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى مَا

بِقُرْعَةٍ فِي حَالِ الْإِسْتِوَاءِ

وَتِلْوُهُ : فِيهِ الْقَضَا بِالْقَافَةِ

فِيهِ ائْجَلَى الْقَضَاءِ بِالْقَرَائِنِ

وَبِالْفِرَاسَةِ بِنُورِ الْقَلْبِ

وَسُنَّةٍ وَعَمَلِ الْأَصْحَابِ

وَكُلُّ تَالٍ مُؤْتَسٍ بِدَا بِهِمْ^(١)

يُؤَسِّسُ الْحُكْمَ عَلَيْهَا السَّاسَةَ

يُنْحِي عَلَيْهَا شَرْعُنَا بِاللَّائِمَةِ

وَتَذْفَعُ الْفَسَادَ وَالْفُسُوقَا

قَصَدَهُ مَنْ شَرَعَ الْأَحْكَامَا

وابن حَبَّانِ فِي « صَحِيحِهِ » : كَمَا فِي الْإِحْسَانِ (٤٨٩٠) وَ (٤٨٩٣) وَ (٤٨٩٥) وَغَيْرِهِمْ مِنْ طَرُقٍ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِهِ نَحْوَهُ . وَفِي الْبَابِ عَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ ، وَسُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَ « الْعِفَاصُ » : هُوَ الْوَعَاءُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ النَّفْقَةُ مِنْ جِلْدٍ أَوْ خِرْقَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ؛ مِنْ الْعِفْصِ ، وَهُوَ الثَّنِيُّ وَالْعُطْفُ ، وَبِهِ سُمِّيَ الْجِلْدُ الَّذِي يُجْعَلُ عَلَى رَأْسِ الْقَارُورَةِ « عِفَاصًا » وَكَذَلِكَ غُلَافُهَا .

رَاجِعِ « النَّهْيَا فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ » لِابْنِ الْأَثِيرِ (٣/٢٦٣ - عَفْصُ) .

أَمَّا « الْوَكَاءُ » : فَهُوَ الْخِيْطُ الَّذِي تُشَدُّ بِهِ الصُّرَّةُ وَالْكَيْسُ وَغَيْرُهُمَا .

رَاجِعِ الْمَصْدَرَ السَّابِقَ (٥/٢٢٢ - وَكَأ) .

(١) تَالٍ : مَتَّبِعٌ لَهُمْ ، يُقَالُ تَلَوْتُ الرَّجُلَ أَي تَبِعْتَهُ .

رَاجِعِ « مَخْتَارِ الصَّحَاحِ » ص (٧٨ وَ ٧٩ - ت ل ا) .

(٢) بِدَا بِهِمْ : بِالتَّخْفِيفِ بِالْإِبْدَالِ كَقَوْلِهِ : هَذَا دَأْبُ الْقَوْمِ أَي شَأْنُهُمْ وَعَمَلُهُمْ .

رَاجِعِ « أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ » ص (١٢٥ - دَاب) .

فَهَازِهِ يَجِبُ أَنْ نَصِيرَا

فِي الْحَقِّ نَسْتَخْرِجُهُ مِنْ ظَالِمٍ

وَهِيَ بَابُ تَهْمِ الْأَفْهَامِ

إِهْمَالُهُ يُعْطِلُ الْحُدُودَا

وَفِيهِ تَشْجِيعُ ذَوِي الْفَسَادِ

وَفَتْحُهُ فِي وَجْهِ كُلِّ طَارِقٍ

تُؤْتِي بِهِ الْمَظَالِمَ الشَّنِيعَةَ

فَيَسْفِكُ الدَّمَ بِلَا تَوَقُّ

وَالْحَقُّ أَنْ يُسَلِّكَ فِي صِرَاطِ

وَقَدْ أَتَى ذَا الْقِسْمِ فِي فُصُولِ

أَوْلَهَا : كَشَفُ حِجَابِ اللَّيْسِ عَنْ

وَذَلِكَ أَنَّ رَبَّنَا قَدْ شَرَعَا

مِنْهَا جَلِيٌّ مُدْرِكٌ وَمِنْهَا

قَدْ جَلَبَتِ مَصَالِحَ الْعِبَادِ

فَضْلًا وَبِرًّا مِنْهُ وَامْتِنَانًا

وَهَلْذِهِ الْأَحْكَامُ عِنْدَ السَّبْرِ

أَوْلَهَا : لِكَسْرِ نَفْسٍ قَدْ شَرَعُ

لَهَا وَأَنْ نَجْعَلَهَا نَصِيرَا

إِذَا وَلِينَا نَظَرَ الْمَظَالِمِ

فِيهِ ، وَفِيهِ تَنْزِلُ الْأَقْدَامِ

وَيُهِدِرُ الْحُقُوقَ وَالْعُقُودَا

وَفِيهِ عَوْنٌ لِذَوِي الْعِنَادِ

يَدْعُو لِلانْزِلَاقِ فِي الْمَزَالِقِ

وَيَجْلِبُ الْوَهْنَ عَلَى الشَّرِيعَةَ

وَيُنْهَبُ الْمَالَ بِغَيْرِ حَقِّ

خَالٍ مِنَ التَّفْرِيطِ وَالْإِفْرَاطِ

تَنْسَابُ كَالْأَنْهَارِ فِي الْحُقُولِ

دَلِيلُهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ

أَحْكَامُهُ لِحُكْمٍ لَنْ تُدْفَعَا

مَالٌ نَكُنْ نُدْرِكُ مِنْهُ الْكُنْهَا

وَدَرَأَتْ عَنْهُمْ يَدَ الْفَسَادِ

لَيْسَ لَنَا حَقٌّ عَلَى مَوْلَانَا

خَمْسَةٌ أَقْسَامٍ بِصِدْقِ الْخُبْرِ

مِثْلَ عِبَادَةِ تُهْذَبُ الْوَرَعُ

وَالثَّانِ : مَا شَرَعَ لِلْبَقَاءِ

مِنَ الطَّعَامِ وَاللِّبَاسِ وَالسَّكَنِ

وَالثَّلَاثُ الْأَقْسَامُ : مَا قَدَّ شَرَعًا

كَالْبَيْعِ وَالْإِيجَارِ عَنِ تَرَاضٍ

فَالْمَرْءُ يَفْتَقِرُ لِامْتِتَاكَ

كَذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِخْدَامِ

وَالرَّابِعُ : الْمَشْرُوعُ لِلسَّبَاقِ

مِثْلُ الْمُوَاسَاةِ وَفَكِّ الرَّقْبَةِ

وَالخَامِسُ : الْمَشْرُوعُ لِلسِّيَاسَةِ

وَفِيهِ سِتَّةٌ مِنَ الْأَصْنَافِ

أُولَاهَا : مَا الْهَدَفُ الْمُقْصُودُ

مِثْلُ الْقِصَاصِ فِيهِ فِي الْكِتَابِ

وَمِثْلُهُ قِتَالُ كُلِّ مَارِجٍ^(١)

وَمَعَهُ فِي الْقِتَالِ لِلْكَفَّارِ

وَمَحْوُ رَسْمِ الشَّرْكِ حَتَّى يُعْبَدَا

(١) الآية (١٧٩) من سورة البقرة .

كَالْإِذْنِ فِي الْمُبَاحِ لِلْهِنَاءِ

وَالْوَطْءِ ، وَالْجَارِي عَلَى ذَاكَ السَّنَنِ

لِدَفْعِ ضُرِّ لَمْ يَكُنْ مُنْذِفًا

وَكَالْمُسَاقَاةِ وَكَالْقِرَاضِ

مَا لَيْسَ عِنْدَهُ لِلْإِسْتِهْلَاكِ

سِوَاهُ فِي الْمَصَالِحِ الْجِسَامِ

إِلَى مَدَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ

وَالصَّدَقَاتِ وَالْوُقُوفِ وَالْهَبَةِ

وَالزَّجْرِ ، وَهُوَ مَحْوَرُ الدِّرَاسَةِ

وَكُلُّ صِنْفٍ مِنْهُ شَافٍ كَافٍ

مِنْ شَرْعِهِ أَنْ يُحْفَظَ الْوُجُودُ

لَكُمْ **حَيَوَةٌ يَتَأُولِي الْأَلْبَابِ^(١)**

مِنَ الْمُحَارِبِينَ وَالْخَوَارِجِ

رَفَعُ مَنَارِ الْحَقِّ لِلنُّظَارِ^(٣)

خَالِقِنَا سُبْحَانَهُ مَوْحَدَا

(٢) مارج : لك أن تجعله من مَرَجٍ بمعنى خلط، مراداً به مفسد، والمطاوعة مَرَجٌ بالكسر بمعنى فسد وقلق واختلط

ولك أن تجعله استعارة من مارج النار وهو الذي لادخان فيه ، فهو أصل إبليس الذي هو أصل الفساد .

(٣) النُّظَارُ : جمع ناظرٍ بمعناه اللغوي .

وَالثَّانِ : مَشْرُوعٌ لِحِفْظِ التَّسَبُّبِ

وَالثَّلَاثُ : الصَّائِنُ لِلْأَعْرَاضِ

كَحَدِّ قَذْفٍ وَالَّذِي بِهِ اخْتِذَى

وَالرَّابِعُ : الْمَشْرُوعُ لِلصِّيَانَةِ

كَالْحَدِّ لِلسَّارِقِ وَالْمُحَارِبِ

وَالخَامِسُ : الْمَشْرُوعُ صَوْنًا لِلْحِجَا

وَالنَّهْيُ عَنْهَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ

وَالسَّادِسُ : الْمَشْرُوعُ لِلتَّعْزِيرِ

مِثْلُ جَزَاءِ الصَّيْدِ كَيْ يَدُوقَا

وَمِثْلُهُ كَفَّارَةُ الْمُظَاهِرِ

مِنْ رَدْعِهِ عَنِ ذَاكَ بِالْأَغْرَامِ

وَأَدَبُ النَّاشِزِ إِذْ تَسْتَنَكِفُ

وَعَيْرُ ذَا مِمَّا بِهِ الْقُرْآنُ

أَمَّا دَلِيلُهُ مِنَ الْآثَارِ

كَالْجَلْدِ لِلْبِكْرِ وَرَجْمِ الثَّيِّبِ

إِذْ صَوْنُهَا مِنْ أَكْبَرِ الْأَعْرَاضِ

مِنْ مِثْلِ تَعْزِيرِ لَسْبٍ وَأَذَى

لِلْمَالِ مِنْ غَوَائِلِ الْخِيَانَةِ

وَمِثْلُهُ تَعْزِيرُنَا لِلْعَاصِبِ

كَحَدِّ خَمْرِ وَهُوَ فِي السَّنَةِ جَا

فَقَدَّ وَفِي الْأَصْلَانِ بِالْبَيَانِ

وَالزَّجْرِ مُطْلَقًا عَنِ التَّقْدِيرِ

وَبَالَ مَا اجْتَرَحَهُ فُسُوقًا

مِنْ أَهْلِهِ زُورًا لِمَعْنَى ظَاهِرِ

بِالْعِتْقِ وَالصِّيَامِ وَالْإِطْعَامِ

وَقِصَّةِ الرَّهْطِ الَّذِينَ خَلَّفُوا

أَتَى وَفِيهِ اتَّضَحَ الْبُرْهَانُ

فَمِثْلُ حَبْسِ صَاحِبِي غِفَارِ^(١)

(١) خبر حبس صاحبي غفار : أورده ابن فرحون في « تَبْصِرَةُ الْحُكَّامِ » (١١٧/٢) وعزاه إلى ابن حبيب كما

في « مختصر الواضحة » عن مطرف^(*) قال : حدثنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن أبي مالك

الغفاري : أن رجلين من غفار ، وذكر قصتهما . والخير - والله أعلم - مرسل ، يدل لذلك أن الحافظ

ابن حجر رحمه الله تعالى ترجم لأبي مالك الغفاري في القسم الرابع من الإصابة (١٨٨/٧) ت

(١١٤) فقال : « تابعي معروف اسمه غزوان » .

(*) الذي لابن حبيب هو الواضحة نفسها . وابن فرحون ينقل منها بواسطة مختصر لها .

وَمِثْلُ تَعْدِيبِ أَخِي النَّضِيرِ أَيِ
وَضَرْبِ حَيْدَرَةَ لِلتَّحْقِيقِ^(٢)
إِلَى كَثِيرٍ يَعْسُرُ الْإِحْصَاءُ
لَهُ ، وَحَسْبُ الْحَادِقِ الْإِيمَاءُ^(١)

* * *

أَمَّا الَّذِي يُرَوَى مِنَ السِّيَاسَةِ
كَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْأَمَنَاءِ
فَجَلْبُهُ يَدْعُو إِلَى التَّطْوِيلِ
عَنِ الْأَنْمَةِ أُولَى الرِّيَاسَةِ
وَالْأَمْرَاءِ وَالْقُضَاةِ الْفُطَنَاءِ
وَنَحْنُ فِي الْإِجْمَالِ لَا التَّفْصِيلِ

* * *

ثَانِي الْفُصُولِ جَاءَ فِي أَحْكَامِ
ذَا الْبَابِ : هَلْ يَسُوغُ لِلْحُكَّامِ

(١) الْمَسْكُ : وعاء من جلد يوضع فيه سائر المتاع .

راجع النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٣١/٤ - مسك) .

(٢) خبر جحد اليهود لمسك حبي بن أخطب ، أخرجه ابن حبان بتمامه في صحيحه : كما في الإحسان (٦٠٧/١١ - ٦٠٩) برقم (٥١٩٩) والبيهقي في السنن الكبرى (١٣٧/٩) وفي دلائل النبوة (٢٢٩/٤ - ٢٣١) من طريق عبد الواحد بن غياث .

وأخرجه أبو داود في سننه : في كتاب الخراج والإمارة والفيء : باب ماجاء في حكم أرض خيبر (٤٠٨/٣ - ٤٠٩) رقم (٣٠٠٦) من طريق أبي الزرقاء مختصراً كلاهما عن حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر فيما يحسب عن نافع عن ابن عمر ، وعلقة البخاري في صحيحه (٣٢٧/٥ - فتح) وأورده الحافظ بتمامه في الفتح (٤٧٩/٧) وعزاه إلى البيهقي وقال : رجال إسناده ثقات وصححه غير واحد من المعاصرين .

(٣) و(٤) حيدرة : لقب اشتهر به علي رضي الله عنه ، وخبر ضربه لجارية أم المؤمنين عائشة رضي الله عنهما لتخبر بحقيقة ماقدفت به أم المؤمنين رضي الله عنها لم أقف عليه فيما راجعته من دواوين السنة وأورده ابن هشام في السيرة (٣٠١/٢) وذكره ابن فرحون في « التبصرة » (١١٨/٢) نقلاً عن ابن هشام وورد في صحيح البخاري في كتاب التفسير معلقاً (٤٨٨/٨ - فتح) من حديث هشام بن عروة عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها برقم (٤٧٥٧) ما يدل على أصل لهذا الخبر ، حيث جاء في سياق حديث هشام « فانتهرها بعض أصحابه فقال : اصدقي رسول الله صلى الله عليه وسلم ... » .

راجع الفتح (٤٦٩/٨) .

أَنْ يَتَعَاطَوْا ذَاكَ قَصْدَ صَدِّ
وَهَلْ لَهُمْ أَنْ يَكْشِفُوا عَمَّا بَطَنُ
بِلا تَقْيِيدٍ بِإِقْرَارٍ وَلَا
وَهَلْ لَهُمْ تَهْدِيدُ خَصْمٍ حَالُهُ
أَوْ ضَرْبُهُ بِالْفِعْلِ أَوْ سُؤَالُهُ
أَمْ لَيْسَ ذَاكَ سَائِعاً لِلْحَاكِمِ
فِي ذَاكَ تَفْصِيلٌ لَدَى الْمَاورِدِيِّ
وَالْحَقُّ مَا قَدْ قَالَ فِي الْقَضِيَّةِ
أَنَّ الْعُمُومَ وَالْخُصُوصَ فِي الْوَلَا
تَرْجِعُ لِلْأَلْفَاظِ وَالْأَحْوَالِ
وَمَالَهَا فِي الشَّرْعِ حَدٌّ فَلَقَدْ
فِي إِمْرَةِ الْحَرْبِ وَفِي سَوَاءِ
وَمَا الْقَرَأِيُّ لَهُ فِي السَّرْدِ
مِنْ أَنَّهُ لِنَاظِرِ الْمَظَالِمِ
تِسْعَةٌ أَنْظَارٍ مِنَ السِّيَاسَةِ
وَسَاقُهُ مَسَاقَ الْإِعْتِرَافِ

(١) مَاذِيَّة ، الماذي : الدرع اللينة السهلة ، كالماذي أو السلاح كله .

وفي البيت تلميح بقوله تعالى : « وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ ... » الآية (١١) من سورة سبأ ، أو اقتباس منه .

لَمَا تَرَاهُ فِي نُصُوصِ سَالِكِي
 مِنْ سَعَةِ الْأَفْقِ لَدَى الْحُكَّامِ
 قَالَ الْقَرَأِيُّ اعْلَمْ أَنَّ التَّوَسُّعَةَ^(٢)
 عَلَى الْقُضَاةِ غَيْرُ بَدْعٍ إِذْ لَهُ
 كَمَا لَهُ بِالْإِعْتِبَارِ تَشْهَدُ
أَوْلَاهُ : أَنَّ الزَّمَانَ كَثُرًا
 فَحَالَ أَهْلِهِ خِلَافُ حَالِ
 وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ تَخْتَلِفَا
 مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ عِرَاضِ
 لِأَنَّ هَذِهِ الْقَوَانِينَ إِذَا
 فَكَانَ فِي ذَلِكَ ضِرَارٌ وَحَرَجٌ
وَالثَّانِ : مَا عُلِمَ مِنْ إِعْمَالِ
 لَمْ يَثْبُتَ اعْتِبَارُهَا شَرْعًا وَلَمْ
 قَالَ بِهِمَا مَالِكُ الْإِمَامُ

مَذْهَبِ نَجْمِ الْعُلَمَاءِ مَالِكِ
 وَعَدَمِ التَّحْجِيرِ فِي الْأَحْكَامِ^(١)
 فِي الْأَخْذِ بِالسِّيَاسَةِ الْمُتَّسِعَةِ
 يَشْهَدُ مَا سَقْنَا قَرِيبًا نَقْلَهُ
 مِنَ الْقَوَاعِدِ وَجُودِ تَعَهُّدِ
 فِيهِ الْفَسَادُ ظَاهِرًا وَانْتِشَارًا
 أَسْلَافِهِمْ فِي الْأَعْصَرِ الْخَوَالِي
 أَحْكَامُهُ عَمَّا قَدِيمًا أَلْفَا
 خُطُوطِ شَرْعِنَا قِضَاءِ الْقَاضِي
 مَا تَرَكْتَ عَمَّ الْفَسَادُ وَالْأَذَى
 وَذَلِكَ عَنْ مَقَاصِدِ الشَّرْعِ خَرَجَ
 مَصْلَحَةَ تُوصَفُ بِالْإِرْسَالِ
 يَظْهَرُ عَلَى الْإِغَائِهَا أَيْضًا عِلْمٌ
 وَسَاعَدْتُهُ جِلَّةٌ أَعْلَامٌ

(١) إذ قال ابن فرحون في «التبصرة»: (١٢٢/٢) بعد سرد الوجوه العشرة التي يختص بها والي نظر المظالم عن القاضي: «هذا تلخيص ما ذكره الماوردي ، ونصوص المذهب تقتضي أن للقاضي تعاطي أكثر هذه الأمور» ثم ساق نصوص المذهب . وهذا يبين أن اختصاص والي نظر المظالم بهذه الوجوه عن القضاة ليس موافقاً للمذهب المالكي ، فكان على القرافي بيان ذلك .

(٢) بالنقل كما تقدم مراراً .

وَأَكَّدَتْهَا سُنَنٌ لِلْخُلَفَا
 وَعَهْدِهِ إِلَى أَبِي حَفْصِ عُمَرَ
 وَعَمَلِ السُّكَّةِ وَالذِّيَّوَانِ
 وَمِثْلِ مَا أُحْدِثَ مِنْ أَدَانِ
 وَمِثْلُهُ تَوَسُّعَةُ الْمَسْجِدِ إِذْ
 وَهَدْمُهُ الْأَوْقَافِ فِي رِحَابِهِ
 وَجَمْعُهُمْ عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ^(١)
 وَذَا كَثِيرٌ مِنْهُمْ لِلْمَصْلَحَةِ
وَالثَّلَاثُ الْوُجُوهُ : مَا تَشَاهَدُهُ
 مِنَ الْمُبَايَعَاتِ فِي الْمَجَالِ
 خَفَّفَ فِي الرَّوَايَةِ الْمُعْتَادَةِ
 فَاعْتَبَرَ الْمَقَاصِدَ الشَّخْصِيَّةَ
 كَمِثْلِ مَا اسْتَشْنَى مِنَ الْقِيُودِ
 مِثْلِ عَرَايَا الْبَائِسِ الْمُنْهَاضِ
 وَأَشْتَدَّ فِي شَهَادَةِ الزَّنَا فَلَمْ
 يُعْمَسُ فِي عَيْنِ الدَّوَاةِ وَحَكْمِ

مِثْلُ كِتَابَةِ الْعَتِيقِ الْمِصْحَفَا
 وَتَرْكِ هَذَا الْحُكْمِ شُورَى فِي نَفَرِ
 وَعَمَلِ السُّجُونِ لِلْأَمَانِ
 لَجُمْعَةٍ بِالْأَمْرِ مِنْ عُثْمَانَ
 ضَاقَ ، وَذَلِكَ الرَّأْيُ مِنْهُ مَا بُدِ
 لِذَلِكَ بِالْقَبُولِ مِنْ صِحَابِهِ
 مُحَرِّقًا سِوَاهُ فِي الْمَشَاهِدِ
 مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ لَهُ مُسْتَوْضِحَةٌ
 فِي شَرْعِنَا مِمَّا الْعِيَانُ شَاهِدُهُ
 مِنْ أَجْلِ الْإِخْتِلَافِ فِي الْأَحْوَالِ
 وَأَشْتَدَّ فِي شَرَايِطِ الشَّهَادَةِ
 فَاشْتَرَطَ الْعَدَدَ وَالْحُرِّيَّةَ
 عِدَّةً أَنْوَاعٍ مِنَ الْعُقُودِ
 وَكَالْمُسَافَاةِ وَكَالْقِرَاضِ
 يَقْبَلُ سِوَى أَرْبَعَةٍ عَلَى قَلَمٍ
 بِاثْنَيْنِ فِي الْقِصَاصِ ، وَالْقَتْلُ أَطَمُّ

(١) قوله « إمام واحد » : يقصد به المصحف الإمام الذي أجمعت الأمة عليه في عهد عثمان رضي الله عنه .

وَلَكِنِ الْمَقْصُودُ سَتْرٌ فَاخْشَا^(١)
وَمَكَّنَ الزَّوْجَ مِنَ اللَّعَانِ
وَلَمْ يَحُدَّهُ عَلَى مَا افْتَرَفَهُ
لَشِدَّةِ الْحَاجَةِ فِي الْأَنْسَابِ
فَيَنْبَغِي لِكُلِّ ذِي سُلْطَانٍ
فَتُصْبِحُ الْمَصْلَحَةُ الْمُنْتَظَرَةَ
لِأَنَّهَا قَدْ شَهِدَ الشَّرْعُ لَهَا
فَهِيَ لِأَجْلِ هَذِهِ الْمَزِيَّةِ
رَابِعُهَا : أَنْ لِكُلِّ حُكْمٍ
دَلِيلًا اخْتَصَّ بِهِ أَوْ أَصْلًا
قَالَ وَنَصَّ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ عَلَى
فِي أَهْلِ قُطْرِ الْعُدُولِ فَلِيَقِمَ
يَشْهَدُ بَيْنَهُمْ مَعَ التِّزَامِ
كَيْ لَا تَضِيْعَ فِيهِمُ الْمَصَالِحُ
إِذْ لَمْ تُكَلِّفْ نَفْسٌ آلًا^(٢) وَسَعَهَا

مِنْ أَنْ تُحِبَّ أَنْ تَشِيْعَ الْفَحْشَا
مِنْ غَيْرِ شَاهِدٍ سِوَى الْأَيْمَانِ
إِذْ حَالُهُ خِلَافُ حَالِ الْقَدْفَةِ
لِلصَّوْنِ عَنِ أَسْبَابِ الْإِرْتِيَابِ
رَعْيُ اخْتِلَافِ الْحَالِ وَالزَّمَانِ
مِنْ ذِي الْقَوَانِينِ إِذَا مُعْتَبِرَةٌ
لِأَهْوَى أَلْعَاهَا وَلَا أَرْسَلَهَا
تَلْحَقُ بِالْقَوَاعِدِ الْأَصْلِيَّةِ
فِي ذِي الْقَوَانِينِ لِأَهْلِ الْفَهْمِ
نَقِيْسُهُ بِهِ قِيَاسًا أَجْلَى
أَنَّ إِذَا مَالَمَ نَجِدَ بَيْنَ الْمَلَا
أَقْلَهُمْ فُجُورًا الْقَاضِي الْفَهْمُ
ذَلِكَ فِي الْوَلَاةِ وَالْحُكْمِ
وَلَا أَرَى مُخَالَفًا يُصَارِحُ
فَأَسْمَعُ نَوَادِرَ الْفَتَاوَى وَارْعَهَا

(١) الألف الأصل محذوفة للبناء، والمثبتة ألف الإطلاق والأحسن أن لا تكتب إلا ضبطاً.

هذا نصّ تعليق شيخنا لذلك أضفت الألف مفصولة كما في الأصل الخطي المتقن لهذه الأرجوزة النافعة :

ص (١٥) .

(٢) بنقل كسرة الهمزة إلى التنوين قبلها .

وَمَنْ يُجِزْ نَصَبَ الشُّهُودِ فَسَقَهُ^(١)
أَجَازَ فِي السِّيَاسَةِ التَّوَسُّعَا
قَالَ : وَلَا تُشْكُ أَنْ الْوَالِي
وَالشَّاهِدَ الْعَدْلَ الرِّضِيَّ فِينَا
لَوْ أَدْرَكُوا أَهْلَ الْعُصُورِ الْأَوَّلِ
لِأَنَّ خَيْرَةَ الزَّمَانِ الْحَالِي
فَلَوْ وَلُوا الْأَحْكَامَ وَالْحُقُوقَا
حُسْنِ مَا كَانَ قَبِيحًا وَاتَّسَعُ
وَاخْتَلَفَ الْأَحْكَامُ بِاخْتِلَافِ
خَامِسُهَا : مَا قَدْ نَرَى مِنْ عَاضِدِ
فَالشَّرْعُ قَدْ وَسَّعَ لِلْمَرَاضِعِ
كَمِثْلِ مَا وَسَّعَ إِبَّانَ الْمَطَرِ

فِي بَلَدٍ كَانَ الْفَسَادُ طَبَقَهُ^(٢)
فِي زَمَنِ قَدْ عَمَّ فِيهِ الْأَرْبَعَا^(٣)
فِي عَصْرِنَا وَالْقَاضِي الْمِثَالِي
وَالْكَاتِبَ الْمُوثِقَ الْأَمِينَا
مَا اخْتِيرَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ وَلَا وَلي^(٤)
هُمُ أَرَادُوا الزَّمَانَ الْحَالِي
كَانَتْ وَلَا يَأْتِيهِمْ فُسُوقَا
مَا كَانَ ضَيِّقًا وَحَلَّ مَا امْتَنَعَ
زَمَانِي الْأَسْلَافِ وَالْأَخْلَافِ
لِذَلِكَ مِنْ شَرْعِيَّةِ الْقَوَاعِدِ
فِي ثَوْبِ إِرْضَاعِ الصَّغِيرِ الرَّاضِعِ
فِي طِينِهِ مَعَ مَا بِهِ مِنَ الْقَدْرِ

(١) جمع فاسق وهو قياسي . قال في الخلاصة في « باب جمع التكسير » ص (٦٦) :

فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو أَطْرَادٍ فُعْلَةٌ وَشَاعٍ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٌ

وهي عبارة البصرة

(٢) أي عمّ الفساد ذلك البلد وغطاه وجلّله ، ومنه يقال : مطر طبّق الأرض ، وجراد طبّق البلاد ، أي غطّاها وجلّلها بكثرتها ، ومطر وجراد مُطْبِقٌ : أي عام .

راجع « أساس البلاغة » ص (٢٧٥ - ط ب ق) .

(٣) الأربُع : جمع رُبْع ، وهي الدَّار .

راجع « مختار الصحاح » : ص (٢٢٩ - ر ب ع) .

(٤) لَأَوْلِي : أي لن يلي ولاية .

وَرَشَحَ بِأَسُورٍ وَقَرَحَ دَامٍ
 وَفِي صَلَاةِ الْخَوْفِ فِي الْأَرْكَانِ
 قَالَ ابْنُ إِدْرِيسٍ وَبِالْحَقِّ صَدَعٌ
 كَذَا إِذَا ضَاقَ عَلَيْنَا الْحَالُ
سَادِسُهَا : تَدْرُجُ الشَّرَائِعُ
 حَسَبَ حَالِ النَّاسِ ضَعْفًا وَقُوَى
 قَدْ حَلَّتِ الْأُخْتُ وَأَشْيَاءُ أُخْرُ
 فِي عَهْدِ آدَمَ لِضَعْفِ الْحَالِ
 حَتَّى إِذَا كَثُرَتِ الدَّرِّيَّةُ
 حَرْمٌ مَاحِلٌ وَضَاقَ مَا اتَّسَعَ
 وَآخِرَ الزَّمَانِ خَارَ الْجَسَدُ
 فَوُضِعَ الْأَصَارُ وَالْأَغْلَالُ
 فَبَانَ أَنَّ الْحُكْمَ بِالْإِنْصَافِ
 وَأَنَّ ذَاكَ سُنَّةُ الشَّرَائِعِ
 وَأَنَّهُ لِأَبْدَعِ فِي قَانُونِ
 وَلَوْ تَحَلَّى بِحُلَى السِّيَاسَةِ
 وَبَوَلٍ مُهْرِ الْفَارِسِ الْمِقْدَامِ
 وَفِي الشُّرُوطِ حَسَبَ الْإِمْكَانِ
 مَا ضَاقَ شَيْءٌ مَرَّةً إِلَّا اتَّسَعَ
 عَصَرَ الْفَسَادِ اتَّسَعَ الْمَجَالُ
 مِنْ وَاسِعٍ لِضَيِّقِ لَوَاسِعِ
 حَتَّى تُسَدَّ بِالتَّدْرِجِ الْهُوَى
 تَوَسَّعَ اللَّهُ بِهَا عَلَى الْبَشَرِ
 وَقَلَّتِ النَّسَاءُ وَالرَّجَالُ
 وَاتَّسَعَ الْحَالُ عَلَى الْبَرِيَّةِ
 وَتَقَلَّ التَّكْلِيفُ قَمْعًا لِلْجَشَعِ
 وَأَنْهَارَتِ الْقُوَى وَقَلَّ الْجِلْدُ
 وَضُوعِفَتْ إِذْ خَفَّتِ الْأَعْمَالُ
 بِحَسَبِ الْأَحْوَالِ ذُو اخْتِلَافِ
 قَدْ سَنَّهَا الْعَالَمُ بِالطَّبَائِعِ
 يَنْهَجُ نَهَجَ شَرْعِنَا الْمَسْنُونِ
 مَا دَامَ وَفَقَّ شَرْعِنَا مِقْيَاسَهُ

(١) هو ظرف ، فكل وقت قابل النصب على الظرفية مبهماً كان أو مختصاً؛ كما هو صريح عبارتي الكافية والخلصة .

وَتَالِثُ الْفُصُولِ : فِي عُنْوَانِ
 كَمْ ضَمَّ مِنْ مَسْأَلَةٍ ؟ كَمْ فِيهِ
 وَالْمُدَّعَى بِذَا عَلَيْهِ يَنْقَسِمُ
 بِالْخَيْرِ وَالْبِرِّ فَذَا لِاخْتِلَافِ
 وَمِنْ يَمِينٍ فِي حُقُوقِ الْحَقِّ
 قَوْلَانِ ، وَالصَّحِيحُ لِأَيْمِينِنَا
 وَالْخُلْفُ فِي عِقَابِ مَنْ قَدْ قَرَفَهُ
 وَالْحَقُّ أَنْ يُعَاقَبَ الَّذِي قَصَدَ
وَقِسْمٌ أَتَّهَمَ بِالْفُجُورِ
 فَذَاكَ يُسْتَقْصَى بِقَدْرِ مَا عُرِفَ
 بِالْحَبْسِ وَالتَّهْدِيدِ وَالضَّرْبِ وَلَا
 حَتَّى يَقُومَ شَاهِدًا عَدْلٍ فَذَا
 مُخَالَفٌ لِمَا عَلَيْهِ الْأَرْبَعَةُ
 وَمَنْ رَأَى الشَّرْعَ عَلَى خِلَافِ
 غَلَطَ فِيمَا عَنْهُ قَدْ أَشَاعَا
 وَجَرَّأ الْوُلُؤَةَ فِي انْتِقَادِهِمْ
 دَعَاوِي الْإِتِّهَامِ وَالْعُدْوَانِ
 ذَكَرَ مِنْ فَرْعٍ وَمِنْ تَنْبِيهِ ؟
 إِلَى **ثَلَاثَةٍ** : **فَقِسْمٌ** مُتَّسِمٌ
 فِي أَنَّهُ مِنَ الْعِقَابِ مُعْفَى
 جَلٌّ ، وَفِيهَا فِي حُقُوقِ الْخَلْقِ
 صَوْنًا لِأَعْرَاضِ الْمُبْرئينَا
 بَعِيرٌ مَا يُوجِبُ حَدَّ الْقَدْفَةِ
 أَذَى ، وَيُعْفَى طَالِبُ الْحَقِّ فَقَدْ
 كَالْقَتْلِ وَالزَّنَا وَتَقْبِ الدُّورِ
 عَنْهُ وَيُكْشَفُ عَسَى أَنْ يَعْتَرِفَ
 يُتْرَكُ إِنْ آلَى طَلِيقًا مُهْمَلًا
 مَعَ اشْتِهَارِ بِالْفَسَادِ وَالْأَذَى
 وَغَيْرُهُمْ مِنْ سُنَنِ مُتَّبِعَةٍ
 ذَلِكَ ، وَهُوَ مُنْتَهَى الْإِنْصَافِ
 وَخَالَفَ التُّصُوصَ وَالْإِجْمَاعَا
 لِشَرْعِنَا بِفَاسِدِ اغْتِقَادِهِمْ

(١) أي إذا كان المدعى به حقاً لله تعالى فهو - أي المدعى عليه - مُعْفَى من الحلف ، أي لا يحلف .

(٢) لغة في « فقط » فتكون قد مثل قط بمثلة حسب ، تقول مالك عندي إلا هذا فقد .

راجع « اللسان » (٣ / ٣٤٧ - قدد) .

تَوَهَّمُوا السِّيَاسَةَ الشَّرْعِيَّةَ
فَابْتَدَعُوا سِيَاسَةً شَنِيعَةً
وَنَالَتْ الْأَقْسَامُ : مَنْ لَمْ يَشْتَهَرْ
فَإِذَا قِيمَ عَلَيْهِ بِالْتُّهَمِ
وَلَا يُطِيلُ حَبْسَهُ بِقَدْرِ مَا
وَمَاعَلَى قَارِفِهِ مِنْ أَدَبٍ
*** * * وَرَابِعُ الْفُصُولِ :** فِي فُرُوعٍ
بِكُلِّ دَعْوَى رُفِعَتْ لِصَدِّ
مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْغَاصِبَ الَّذِي طَمَسَ
إِنْ عَيَّنَ الشُّهُودُ مِثْلَ الدَّارِ
وَقِفَ ذَلِكَ كُلُّهُ لِلطَّلَابِ
وَقِيلَ : أَبْرَزَ حَدًّا مَا بَتَزَّرْتَا
فَإِنْ أَبِي الْيَمِينِ إِلَى الطَّلَابِ
وَإِنْ أَبِي الْغَاصِبِ مِنْ إِبْرَازِهِ
أَخِذَ مِنْهُ كُلُّهُ حَتَّى يُقَرَّرَ
وَقَدْ رَوَى يَحْيَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ

تَقْصُرُ عَنْ مَصَالِحِ الْبَرِيَّةِ
خَارِجَةً عَنِ مُقْتَضَى الشَّرِيعَةِ
بِالشَّرِّ وَالْأَذَى وَلَمْ يُشْهَرْ بِرُّ
يَحْبِسُهُ لِكَشْفِ حَالِهِ الْحَكْمُ
يُحْبَسُ مَنْ كَانَ خَلِيعًا مُجْرِمًا
وَفِي يَمِينِهِ خِلَافٌ مَذْهَبِي
* * * لَهَا تَعَلُّقٌ لَدَى ذِي الرُّوعِ ^(١)
ذِي الْعَصَبِ وَالْفَسَادِ وَالتَّعَدِّيِ
مَنَارَ مَا غَصَبَهُ حَتَّى التَّبَسُّ
أَوْ صَوَّبَهَا مِنْ ذَلِكَ الْعَقَارِ
وَحِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغَاصِبِ
وَاحْلَفَ لِنَفْسِي غَيْرَ مَا أَبْرَزْتُ
وَنَالَ مَا حَارَزَ وَخَابَ الْغَاصِبُ
حُدُودَ مَا ظَلَمَ بِابْتِرَازِهِ
مِنْهُ بِشَيْءٍ ؛ عَنْ مُطَرِّفٍ أُثِرَ
تَكْلِيفَ ذَلِكَ الظُّلْمِ الْغَاشِمِ

(١) الرُّوعُ : هُوَ الْقَلْبُ ، أَوْ مَوْضِعُ الْفَرْعِ مِنْهُ ، أَوْ سِوَاهُ ، وَالْأَمْنُ وَالْعَقْلُ ، وَهِيَ الْمَرَادُ هُنَا .

بِأَنْ يَحُوزَ مَا عَلَيْهِ شَهْدًا
فَإِنْ يَحُزْ شَيْئًا لَهُ بَالٌ حَلْفٌ
وَإِنْ يَحُزْ مِنْ ذَلِكَ مَا لَا قَدْرَ لَهُ
لِأَنَّه بَطْلَمِهِ بِالْحَمْلِ
وَعَنْهُ أَصْبَغُ رَوَى التَّضْيِيقًا
حَتَّى يُعَيِّنَ لَنَا مَا قَدَّ غَصَبَ
فَإِنْ تَمَادَى قَائِلًا لَمْ أَجْتِرْ

بِعَصْبِهِ عَلَى الَّذِي قَدْ عَهْدًا
وَلَيْسَ لِلطَّلَابِ إِلَّا مَا وَصَفَ
قِيلَ لِمَشْهُودٍ لَهُ : انزِلْ مِنْزِلَهُ
عَلَيْهِ أَوْلَى فِي قِيَاسِ الْعَدْلِ
عَلَيْهِ : لِأَنَّ شُرْكَهُ طَلِيقًا
مَعَ حَلْفِهِ وَذَلِكَ حَظٌّ مَنْ طَلَبَ
حَلْفَ مَا غَصَبَ شَيْئًا وَبَرِي

﴿ فَرْعٌ ﴾

وَمَنْ عَلَيْهِ الْحُكْمُ قَدْ تَقَيَّدَا
فِي أَرْضِهِ أَكْثَرَ مِمَّا قُضِيََا
وَأَنْكَرَ الْخِصْمُ فَإِنَّ الْبَيِّنَةَ
بِحَدِّهِ وَحَاوَزَهُ بَيِّنَتَهُ
إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً فَالْمَقْضَى
فَقَالَ : إِنَّ خِصْمَهُ تَزَيَّدَا
لَهُ بِهِ مِنْ أَرْضِهِ مُعْتَدِيَا
عَلَيْهِ إِذْ عَلَّيْهِ أَنْ يُعَيِّنَتَهُ
لِكُلِّ مَا عَيَّنَتَهُ مِيبَتَهُ
عَلَيْهِ أَجْدَرُ بِحَاوَزِ الْأَرْضِ

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

وَمَنْ يَقُولُ : غَصَبْتُ دِينَارًا يُؤَدُّ
فَإِنْ تَكُنْ تُقُوذُهُ مُخْتَلِفَةً
وَإِنْ تَكُنْ رَدِيئَةً أَوْ نَاقِصَةً
الْحَيِّدَ الْوَازِنَ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ
أَدَّى وَأَقْسَمَ عَلَى طَبْقِ الصِّفَةِ
كَانَتْ بِهَا الذِّمَّةُ مِنْهُ خَالِصَةً

وَإِنْ يُقَالُ: غَصَبْتُهُ دَوَانِقًا ^(١) كَانَتْ رَدِيئَةً بِثُمَّ نَاسِقًا ^(٢)
فَلَا تُصَدِّقُهُ ، وَقِيلَ إِنَّ وَصَلَ ^(٣) كَلَامَهُ حُمْلٌ مِنْهُ مَا احْتَمَلُ
وَإِنْ يُقَالُ: غَصَبْتُ فَاعِلَةٌ دَبٌّ ^(٤) قَبْلَ مِنْهُ مَا بِهِ الْعُرْفُ غَلَبُ
كَالْخَيْلِ ، فَالْبِرْدُونُ وَالْمُهْجِينُ ^(٥) يُقْبَلُ مِنْهُ لَهُمَا التَّعْيِينُ
وَكَالْبِغَالِ وَحَمِيرِ الْإِنْسِ لَا وَحَشِيَّهَا مَا لَمْ يَرِدْ مُتَّصِلًا
وَلَيْسَ يُقْبَلُ الْعَبِيدُ وَالنَّعَمُ فَالْعُرْفُ قَدْ خَصَّصَ مَا بِالْوَضْعِ عَمَّ
وَمَنْ يُقَالُ: أَضْرَبِي وَأَفْسِدَا ^(٦) عَلَيَّ أَهْلِي وَأَطْبَاهَا لِلرَّدَى

(١) الدَّوَانِقُ: جمع «دانق» بكسر التَّوْنِ، وورد بفتحها، كما جزم به الأصمعي، وهو سدس الدرهم، والعامَّة تقول: «دوانيق» بالياء، جمع «داناق» وهي لغة للعرب في «الدَّانِق» كما قالوا لـ «الخاتم»: «خاتمام» ولـ «الدرهم»: «درهام» وقيل: «إنَّ «الدَّوَانِق» جمع «دانق» بفتح التَّوْنِ. والدَّانِقُ: معروف معرَّب .

راجع «الجمهرة» لابن دُرَيْدٍ (٢/٦٧٦-٦٧٧) و«كتاب إسفار الفصح» للهِرَوِيِّ (٢/٨٥٧) و«شرح فصح ثعلب» لابن الجَبَانِ ص (٣١٠ - ٣١١) .

(٢) قوله: «بِثُمَّ نَاسِقًا» أي عاطفًا بـ «ثم»؛ لأنَّها من أدوات عطف النَّسَقِ، وذلك بأن يقول: «غصبته دراهم ثمَّ كانت رديئة» .

(٣) مُرَاد النَّاطِمِ - حفظه الله - بقوله «فاعلة دَبٌّ» الدَّابَّةُ، ويتعدَّر في النَّظْمِ في جميع بحوره أن ينظم الشَّاعِرُ كلمة فيها «مدَّ لازم كلمي متقل» مثل «دَابَّة» و«الحاقَّة» ونحوهما، وقد تعدَّر لفظ «دَابَّة» على الإمام الأَخْفَشِ رحمه الله تعالى فلم يستطع نظمها فعبر بما يدل عليها بقوله:

أُرِيدُ الرُّكُوبَ إِلَى حَاجَةٍ فَمَنْ لِي بِفَاعِلَةٍ مِنْ دَبِّ

أفاد نيه شيخنا الشيخ «محمد الحسن» حفظه الله تعالى .

(٤) الْبِرْدُونُ: اسم يطلق على الدَّابَّةِ والبراذين من الخيل ما كان من غير نتاج الأعراب وقد وصفه الهَرَوِيُّ في «كتاب إسفار الفصح» (١/٣٩٠) بقوله: «والبِرْدُونُ من الخيل: التَّقِيلُ في جسمه، البطيء في جريه، القصير العنق، الذي ليس له جري كجري العراب» .

(٥) المُهْجِينُ: غير العتيق من الخيل، أي الذي ولدته بردونة من حصان عربي .

راجع «تاج العروس» (١٨/٥٨٣ - هجن) .

(٦) أَطْبَاهَا: دعاها واستمالها .

راجع «أساس البلاغة»: ص (٢٧٦ - ط ب ي) .

وَنَقَلْتِ مَالِي إِلَيْهِ ، وَأَتَى
وَتَبَّتْ شُهُرَةٌ مِنْ رَمَاهُ
أَطِيلَ حَبْسُهُ مَعَ النَّكَالِ
فَإِنْ بَدَتْ زَوْجَةٌ هَذَا الْمُدَّعِي
وَإِنْ فِي الْإِنْكَارِ تَمَادَى حُلْفَا
بَشَاهِدٍ بِنَحْوِ مَا قَالَ الْفَتَى
بِالشَّرِّ وَالْأَذَى كَمَا ادَّعَى هُوَ
مِنْ بَعْدِ أَنْ يُعْذَرَ فِي الْمَقَالِ
وَرَدَّ مَالَهُ إِلَيْهِ فَادَّعِ
فِي مَقْطَعِ الْحَقِّ لَهُ وَصْرِفًا ^(١)

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

وَهَادِمٌ بَيْتًا لِشَخْصٍ فِي بَلَدٍ
مِنْ خَشَبٍ وَعَتَبٍ فَسَأَلَهُ
فَقَالَ: إِذْنٌ مِنْ أَيْبِكَ مَا ادَّعَى
لِحَاكِمٍ ، وَأَثَبْتَ الْهَدْمَ وَمَا
يُقَالُ لِلْهَادِمِ: أَعْطِ الْقِيَمَةَ
وَصِفْهُ كَيْ يُقَامَ طَبَقٌ مَا تَصِفُ
فَقَالَ: لَا عِلْمَ لَدَيَّ بِالصَّفَةِ
تَوْرُكًا وَكَدَادًا فَالْأَدَبُ ^(٢)

(١) تقدم تفسير جملة «مقطع الحق» في التعليل على البيت (١٣٥) .

(٢) عَتَبٌ: جمع عتبة، ويطلق على أسكفة الباب، وهي خشبتها التي توطأ، أو العتبة العليا منها ويطلق على الدرَج كذلك .

راجع «تاج العروس» (٢/٢٠٠ - ٢٠١ - عتب) .

(٣) تَوْرُكًا: أي تَبَطُّوا عن الحق، وتخلَّفوا عن القيام به .

راجع «أساس البلاغة» (٤٩٧ - ورك) .

(٤) كَدَادًا: أي خصومة شديدة .

راجع «مختار الصحاح» ص (٥٩٥ - ٥٩٦ - لدد) .

وَإِنْ تَمَادَى زَادَ فِي التَّشْدِيدِ
لِجَحْدِهِ عِلْمَ الَّذِي مَا جَهَلَهُ
وَقِيلَ لِلطَّالِبِ لِلْقِيَمَةِ : صِفْ
فَإِنْ يَقُلْ : لَا عِلْمَ لِي ، فَهُوَ أَحَقُّ
وَصِيرَ فِي ذَلِكَ إِلَى أَهْلِ البَصْرِ
يُقَالُ : مَا تَسَعُ هَذِي السَّاحَةَ
وَكَيفَ يَبْنِي أَهْلُ هَذِي الْحَارَةَ ؟
إِلَى سِوَى ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلَ

وَخَامِسُ الْفُصُولِ : فِيمَا يَنْدَرِجُ
أَعْنِي بِهِ الْمَضْغُوطُ بِالْعُدْوَانِ

وَسَادِسُ الْفُصُولِ : فِي تَأْدِيبِ
مِثْلِ الَّذِي يُوجَدُ مِنْ ذِي جُرْأَةٍ
أَوِ الَّذِي تُوجَدُ مِنْهُ رَائِحَةٌ

وَسَابِعُ الْفُصُولِ : فِي الَّذِي يَجِدُ
أَوْ يَجِدُ الرَّجُلَ عِنْدَ أَهْلِهِ

عَلَيْهِ بِالْإِيقَاعِ لَا التَّهْدِيدِ
وَلِتَعَدِّيهِ عَلَى مَا لَيْسَ لَهُ
كَيْمَا يُقَامُ الْبَيْتُ طَبَقَ مَا تَصِفُ
بِالْعُدْرِ فِي الْجَهْلِ لِمَا كَانَ اسْتَحَقُّ
يُقَوْمُونَهُ بِمُقْتَضَى النَّظَرِ
مِنَ الْبِنَاءِ حَسَبَ الْمَسَاحَةِ
بِمَدْرٍ يَبْنُونَ أَمْ حِجَارَهُ ؟
وَمِنْ فُرُوعِ لَا تُرَدُّ سَائِلًا

فِي الْغَضَبِ وَالْعِدَاءِ مِنْ بَيْعِ الْحَرَجِ
كَذَلِكَ الْإِسْتِكْرَاهُ فِي الْإِيمَانِ

كُلَّ حَيْثُ مَا جِنُّ مُرِيبٍ
مَعَ صَبِيٍّ فَاتِنٍ أَوْ مَرَأَةٍ
مِنَ النَّبِيدِ ذَاتُ عَرَفٍ فَائِحَةٍ

فِي بَيْتِهِ السَّارِقَ ذَا الْعَيْشِ التَّكْدِ
فَيْشْتَفِي بِجَرْحِهِ أَوْ قَتْلِهِ

ثَامِنُهَا : فِي الْكَشْفِ عَنْ ذِي الْفِسْقِ
وَتَاسِعُ الْفُصُولِ : فِي مَسَائِلَ
وَمَا مِنَ الزَّوَاجِرِ الشَّرْعِيَّةِ
يَطْوِي فِجَاجَ الْفِقْهِ بِاحْتِثَاتِ

وَعَاشِرُ الْفُصُولِ : فِي التَّكَايَةِ
وَهِيَ عَلَى نَفْسٍ ، وَعَقْلٍ ، وَنَسَبٍ
وَفِي الْجِنَايَةِ عَلَى الدِّينِ الْاِنْدَرَجِ
وَالْحُكْمِ فِي الرَّدَّةِ وَالزُّنْدِيقِ
فِي سَبِّ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ
أَوْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ ، سُحْقًا لِلْغَوِيِّ
وَالسَّاحِرِ السَّائِرِ نَحْوَ حَيْنِهِ^(٢)
وَجَاءَ فِي التَّعْزِيرِ فِيهِ مُزْدَجَرٌ
وَقَدْ أَتَى **تَالِيَهُ** فِي الْإِفْتِنَاعِ
وَفِيهِ مَرٌّ مُرْخِي الْعِنَانِ

وَاللِّصِّ وَالْبَحْثِ لِرَثْقِ الْفَتْقِ
مِنَ السِّيَاسَةِ تُفِيدُ السَّائِلَ
تَقَعُ فِي أَبْوَابِنَا الْفِقْهِيَّةِ
مِنَ الطَّهَارَةِ إِلَى الْمِيرَاثِ

بِكُلِّ مَنْ يَرْتَكِبُ الْجِنَايَةَ
مَالٍ ، وَعَرَضٍ ، دِينَ أَمِنْ ثُرْتَكَبِ^(١)
حُكْمِ الْخَوَارِجِ وَمَنْ مَعَهُمْ دَرَجٌ
وَالْمُنْهَوِي مِنْ حَالِقِ سَحِيقِ
جَلٍّ ، أَوْ الْمَلَائِكِ الْكِرَامِ
أَوِ الصَّحَابَةِ ذَوِي النَّهْجِ السَّوِيِّ
وَالْعَائِنِ الرَّامِي بِسَهْمِ عَيْنِهِ
وَالْحَبْسِ رَدْعًا : **فَصَلُّهَا الْاِحَادِي عَشْرُ**
بِالْحُكْمِ بِالتَّضْمِينِ لِلصُّنَاعِ
بِكُلِّ مَا يَجْرُ لِلصُّمَانِ

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين قبلها .

(٢) الْحَيْنُ — بفتح الحاء — : الهلاك .

راجع « مختار الصحاح » ص (١٦٦ — ح ي ن) .

أَمَّا الْقَضَا بِمَنْعِ مَا فِيهِ ضَرَرٌ وَالْحَسْمُ لِلدَّرِيْعَةِ الْمُعْتَبِرَةِ
عَلَى الْعُمُومِ أَوْ عَلَى الْجَارِ اقْتَصَرَ فَجَاءَ فِي الثَّلَاثِ بَعْدَ الْعَشْرَةِ

* * *

وَهَذِهِ الْفُصُولُ كَالْأَبْوَابِ وَكُلُّهَا عَلَى فُصُولٍ يَشْتَمِلُ
وَهَذِهِ عَجَالَةٌ لِلدَّارِسِ تَكُونُ مِنْ تَبْصِرَةِ الْفَرَحُونِيِّ
بِحِفْظِهَا يَعْرِفُ أَيَّنَ يَذْهَبُ إِذَا تَشَعَّبَ عَلَيْهِ الْمَذْهَبُ
أَخْتَمَهَا بِقَوْلَةِ ابْنِ عَاصِمٍ (وَذَلِكَ لَمَّا أَنْ بَلِيْتُ بِالْقَضَا
وَإِنِّي أَسْأَلُ مِنْ رَبِّ قَضَى وَالْحَمْلَ وَالتَّوْفِيقَ أَنْ أَكُونَ
حَتَّى أَرَى مِنْ مُفْرَدِ الثَّلَاثَةِ)^(١)
لِثَلَاثِ الْأَقْسَامِ كَالْكِتَابِ
أَعْرَضْتُ عَنْهَا خَوْفَ تَطْوِيلِ مُمَلِّئِ
يَسْأَلُهَا فِي مَسَلِكِ الْفَهْرَسِ
مِثْلَ شِرَاعِ فُلِكِهَا الْمَشْحُونِ
إِذَا تَشَعَّبَ عَلَيْهِ الْمَذْهَبُ
مَعْتَصِمًا مِنْ سَائِرِ الْقَوَاصِمِ
بَعْدَ شَبَابِ مَرِّ عَنِّي وَانْقِضَى
بِهِ عَلَيَّ الرَّفْقُ مِنْهُ فِي الْقَضَا
مِنْ أُمَّةٍ بِالْحَقِّ يَعْدِلُونَ^(٢)
وَجَنَّةُ الْفِرْدَوْسِ لِي وَرَائَهُ)^(٣)

تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى

(١) في قوله: « من مفرد الثلاثة » إشارة إلى الحديث المشهور « القضاة ثلاثة » وهو حديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده الكثيرة ، وقد أخرجه أصحاب السنن والحاكم وصححه ، ووافقه الذهبي وأخرجه غير هؤلاء كلهم عن بُرَيْدَةَ رضي الله عنه وقد أفردته الحافظ ابن حجر في جزء ؛ كما صرح بذلك في الفتح (١١٩/١٣)

(٢) من مقدمة الإمام ابن عاصم لأرجوزته « تحفة الأحكام » (٨/١ — مع شرحها لميارة وابن رحال) .

تم تنزيل هذه المادة من موقع روائع المتون العلمية
ولمزيد من المتون العلمية تفضل بزيارة الرابط التالي :

WWW.ALMTOON.COM